المحتويات

الصفحة

- تقرير الدورة الاولى للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري ٢
- الملحق ١ : قائمة المشاركين ٩
- الملحق ٢ : الكلمة الافتتاحية لفخامة الرئيس كنعان افرين رئيس الجمهورية التركية ٢٩
- الملحق ٣ : كلمة السيد تورغوت اوزال رئيس وزراء الجمهورية التركية ٣٣
- الملحق ٤ : كلمة معالي السيد حبيب الشطي امين عام منظمة المؤتمر الاسلامي ٣٧
- الملحق ٥ : جدول اعمال الدورة الاولى للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري ٤٤
- الملحق ٦ : قرار بشان متابعة نشاطات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري ٤٦
- الملحق ٧ : كلمة معالي السيد تورغوت اوزال رئيس وزراء الجمهورية التركية في الجلسة الختامية ٤٨
- الملحق ٨ : تقرير بشان مشكلة السهل مقدم من معالي السيد ارشاد الزمان الامين المساعد لمنظمة المؤتمر الاسلامي ٥١
- الملحق ٩ : قرار بشان التضامن مع البلدان الاسلامية المتضررة من الجفاف في افريقيا ٥٤
- الملحق ١٠ : الكلمة الختامية لفخامة السيد كنعان افرين رئيس الجمهورية التركية ٥٧
- الملحق ١١ : كلمة شكر ٦٠
- الملحق ١ : تقرير اجتماع كبار المسؤولين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
  ١ : جدول اعمال اجتماع كبار المسؤولين ٧
  ٢ : توصية بشان الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين دول المنظمة ٨

٣ : توصية حول الاتفاقية بشان تنمية وحماية وضمان الاستثمارات ٩

٤ : توصية بشان نشاطات الاجهزة الفرعية والتابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي ١٠

- الملحق ب : تقرير اجتماع وزراء التجارة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري ١

١ : مشروع جدول اعمال اجتماع وزراء التجارة ٤

٢ : مشروع قرار حول تنفيذ برنامج قصير المدى لتنشيط التجارة بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ٥

- الملحق ج : تقرير المشاورات الوزارية الثانية حول التعاون الصناعي بين دول المنظمة ١

١ : جدول اعمال المشاورات الوزارية الثانية للتعاون الصناعي ٧

٢ : تقرير معالي السيد/ الاهي بوكش بومرو، وزير الصناعة الباكستاني ٨

٣ : مقترحات لتنفيذ برنامج التعاون الاقتصادي ٢٥

٤ : قرار حول المشاورة الوزارية الثانية بشان التعاون الصناعي ٤٢

٥ : قرار بشان الاتحاد الاسلامي للاسمنت ٤٧

٦ : قائمة المشاركين في المشاورة الوزارية الثانية بشان التعاون الصناعي

تقرير الدورة الاولى

للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

اسطنبول ، جمهورية تركيا ، ١٤- ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٤

تقرير الدورة الاولى

للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

(اسطنبول ، جمهورية تركيا ، ١٤-١٦نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٦)

١ - عقدت الدورة الاولى للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي في اسطنبول، جمهورية تركيا، من ١٤-١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٦.

٢ - وقد حضر الاجتماع الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي الاتي ذكرها:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

دولة البحرين

جمهورية بنغلاديش الشعبية

سلطنة بروناي دار السلام

بوركينا فاسو

جمهورية الكاميرون المتحدة

جمهورية مصر العربية

جمهورية جامبيا

جمهورية غينيا

جمهورية غينيا بيساو

جمهورية اندونيسيا

جمهورية ايران الاسلامية

الجمهورية العراقية

المملكة الاردنية الهاشمية

جمهورية لبنان

الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية

دولة الكويت

ماليزيا

جمهورية موريتانيا

المملكة المغربية

جمهورية النيجر

سلطنة عمان

فلسطين

دولة قطر

جمهورية باكستان الاسلامية

المملكة العربية السعودية

جمهورية الصومال الديمقراطية

جمهورية السودان الديمقراطية

الجمهورية العربية السورية

الجمهورية التونسية

جمهورية تركيا

جمهورية اوغندا

دولة الامارات العربية المتحدة

الجمهورية العربية اليمنية

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

كما حضر الاجتماع ممثلون عن جمهورية نيجيريا الفدرالية وجمهورية شمال قبرص كمراقبين.

٣ - كما حضر ممثلون عن :-

- البنك الاسلامي للتنمية
- الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع.
- مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية
- المركز الاسلامي للتدريب الفني والمهني والبحوث
- المؤسسة الاسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية
- المركز الاسلامي لتنمية التجارة
- الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية

٤ - وحضر بصفة مراقب ممثلون عن :

- منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)
- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)
- برنامج الامم المتحدة للتنمية

٥ - ارفقت قائمة المشاركين كملحق ١

٦ - وافتتح الاجتماع فخامة الرئيس كنعان افرين ، رئيس جمهورية تركيا بوصفه رئيسا للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري. واوضح فخامة الرئيس افرين في خطابه الافتتاحي ان توفر الموارد البشرية والطبيعية والتكاملات المتزايدة في مختلف اقتصادات دول منظمة المؤتمر الاسلامي تشكل الركائز القوية التي يمكن على اساسها تعزيز التعاون الاقتصادي. وفي هذا الشان اوضح فخامته ان المهمة الخاصة المنوطة باللجنة الدائمة تتمثل في التفاوض بشان حلول شاملة وفعالة والموافقة عليها وتنفيذها.

واكد ايضا فخامة الرئيس على الحاجة لتركيز جهودنا على ما هو متاح لدينا وليس على ما ننشده ، واشار الى الاهمية الخاصة التي تكمن في تنفيذ القرارات التي ستتخذها اللجنة الدائمة. وقال فخامة الرئيس ان الهدف الرئيسي للدول الاسلامية هو اقامة اجهزة فعالة لتحقيق الاعتماد الجماعي على الذات من اجل التنمية الاقتصادية الخاصة بها. واختتم فخامة الرئيس كلمته بان اعرب عن اعتقاده بان الامة الاسلامية سوف تمضي قدما في تكاتف، وانها ستحشد امكاناتها باحسن ما يمكن كي تحتل مكانا قويا واكثر استقرارا في الاقتصاد العالمي.
(ارفقت نسخة من خطاب فخامة رئيس جمهورية تركيا كملحق ٢)

٧ - والقى معالي السيد تورغوت اوزال رئيس وزراء جمهورية تركيا والرئيس المناوب للجنة الدائمة خطابا في الجلسة الافتتاحية، عرض فيه صورة شاملة للموقف الاقتصادي العالمي، واكد على حاجة الدول الاسلامية للبدء في اتخاذ اجراءات جماعية مستوحاة من اوضاعها الاقتصادية ومدعمة بالارادة السياسية.

واشار السيد رئيس الوزراء اهمية زيادة تدفق السلع والخدمات وكفاية امكانات التمويل في اطار المنظمة وتحسين البنية الاساسية القائمة والمشاركة الفعالة من جانب القطاع الخاص في هذه الجهود الجماعية. واكد ايضا على الحاجة الى مزيد من التعاون الصناعي والزراعي، وكذلك اهمية المساعدة الفنية والمالية التي تقدم للاعضاء الاقل تقدما في منظمة المؤتمر الاسلامي. واختتم السيد اوزال كلمته بالاعراب عن امله في ان يؤدي هذا الاجتماع الهام الى نتائج ايجابية بالنسبة للعالم الاسلامي باسره.
(ارفقت نسخة من خطاب معالي السيد تورغوت اوزال كملحق ٣)

٨ - والقى السيد حسب الشطي الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي كلمة اعرب فيها عن ارتياح الدول الاسلامية لانشاء اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري برئاسة فخامة الرئيس كنعان افرين رئيس جمهورية تركيا، واعرب عن امله في ان تسهم اللجنة الدائمة في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الاعضاء كي تتمكن من تطوير قدراتها الذاتية ونشاطاتها الاقتصادية وجهودها الانمائية الشاملة.
واستذكر معاليه خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الاعضاء التي صادق عليها مؤتمر القمة الاسلامي الثالث، واسرز الخطوات التي اتخذتها الامانة العامة لتنفيذها بالتعاون مع الدول الاعضاء وبالتنسيق مع المؤسسات المختصة التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي.

ثم اشار السيد الشطي الى الصعاب التي تواجه العالم الثالث عامة والعالم الاسلامي خاصة في اقتناع العالم الصناعي بالقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، واكد على ضرورة قيام الدول الاسلامية بمجهود موحد ومنسق من اجل تامين دفوقها الاقتصادية.

وفي ختام خطابه اعرب عن ثقته بان اللجنة الدائمة، في ضوء تشكيلها واختصاصاتها ستكون قادرة على ابداء التوصيات من اجل ارساء دعائم التعاون الاقتصادي الوثيق بين الدول الاسلامية، وعلى تشخيص المشكلات والمعوقات التي تقف في طريق التعاون، وعلى ايجاد الحلول المناسبة لها.
(ارفقت نسخة من خطاب الامين العام كملحق ٤)

٩ - ثم القى رؤساء وفود كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية باكستان الاسلامية وجمهورية غينيا كلمات نيابة عن المجموعات الجغرافية، اعربوا فيها عن شكرهم وتقديرهم لرئيس اللجنة الدائمة والرئيس المناوب وحكومة وشعب جمهورية تركيا.

١٠- انتخب الاجتماع بعد ذلك ممثلي كل من المملكة العربية السعودية والباكستان وغينيا نوابا للرئيس وممثل الاردن مقررا.

١١- ثم رفعت الجلسة لفترة قصيرة استؤنفت خلالها الرئيس كنعان افرين رؤساء وفود الدول المشاركة.

١٢- ثم استانفت اللجنة عملها برئاسة الرئيس المناوب وفي البداية القى معالي السيد احمد محمد علي، رئيس البنك الاسلامي للتنمية، كلمة في الاجتماع، اكد فيها على التزام البنك بتقديم كل عون وخبرة لعمل اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري.

١٣- وبعد كلمة رئيس البنك الاسلامي للتنمية، بدا الاجتماع في بحث الموضوعات التي تضمنها جدول الاعمال.

- واستذكر السيد اوزال ان مجموعة محدودة من الدول قد تم انتخابها لعضوية اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري، لذلك اقترح دعوة جميع الدول للمشاركة في اللجنة الدائمة، نظرا لما للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الاعضاء من اهمية، ولضرورة ضمان اقصى درجات المشاركة. ووافق الاجتماع على هذا الاقتراح بالتصفيق.

١٤- وبعد بحث جدول الاعمال، وافق عليه الاجتماع وضمنه بند تحت عنوان "تقرير رئيس اجتماع كبار المسؤولين" (ارفقت نسخة من جدول الاعمال كملحق ٥)

١٥- وقام معالي السيد/ يوسف اوزال ، مستشار التخطيط في مكتب رئيس الوزراء لجمهورية تركيا، ورئيس اجتماع كبار المسؤولين، بعرض تقرير كبار المسؤولين.

وابرز التقرير مناقشات كبار المسؤولين بشان الطرق والوسائل الممكنة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الاعضاء. وتضمن التقرير ايضا مشروع برنامج قصير المدى للتعاون التجاري، تم اعداده من قبل اجتماع كبار المسؤولين، ومشروع تنفيذ برنامج للتعاون الصناعي، تم اعداده من قبل مجموعة العمل، التابعة لفريق المهمات الذي اقامته المشاورة الوزارية الاولى بشان التعاون الصناعي وذلك الى جانب تعديلات معينة تقدمت بها الدول الاعضاء.

١٦- ولقد قررت اللجنة الدائمة بناء على موافقتها على تقرير كبار المسؤولين (ملحق ا) احالة مشروع برنامج التعاون التجاري الى اللجنة الوزارية للتجارة، بينما احيل مشروع برنامج التعاون الصناعي الى المشاورة الوزارية الثانية للتعاون الصناعي.

١٧- وعقدت اللجنة الوزارية للتجارة عددا من الجلسات لبحث المقترحات بشان برنامج التعاون التجاري قصير المدى، والموافقة عليها. (مرفق نسخة من تقريرها وبرنامج التعاون التجاري كملحق ب).

١٨- وافقت المشاورة الوزارية الثانية للتعاون الصناعي على تقريرها، وعلى قرار بشان تنفيذ برنامج التعاون الصناعي (ملحق ج)، بعد ان استعرضت عمل فريق المهمات، وبحثت المقترحات الخاصة بالتعاون الصناعي والمشروعات المشتركة. ووافقت ايضا المشاورة الوزارية الثانية على التوصية الخاصة بانشاء الاتحاد الاسلامي للاسمنت.

١٩- وافقت اللجنة الدائمة على تقرير رئيس اجتماع وزراء التجارة تحت البندين ٧ و ٩ ا من جدول الاعمال.

٢٠- اخذت اللجنة الدائمة علما بتقرير رئيس المشاورة الوزارية الثانية بشان التعاون الصناعي تحت البندين ٨ و ٩ ب.

٢١- واخذت اللجنة الدائمة ايضا علما بالتوصية الواردة في تقرير المشاورة الوزارية الثانية للتعاون الصناعي التي اشارت الى ان انعقاد المشاورة الوزارية الثانية بالتزامن مع الجلسة الاولى للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري كان مفيدا للغاية. وانه ينبغي ايضا انعقاد المشاورة الوزارية القادمة بشان التعاون الصناعي بالتزامن مع دورة اللجنة الدائمة.

٢٢- واوصت اللجنة الدائمة ايضا بانه ينبغي على الاجتماعات الوزارية الاخرى المتعلقة بالموضوعات التجارية والاقتصادية ان تعقد في نفس الوقت الذي

يعقد فيه اجتماع اللجنة الدائمة.

٢٣- وافقت اللجنة الدائمة تحت البند ١٠ على قرار بشان الموضوعات الموءسسية (مرفق نسخة من القرار كملحق ٦).

٢٤- وتحت البند ١١ اكدت بعض الوفود على الحاجة الملحة لوضع نهاية للحرب الايرانية العراقية وذلك من خلال الاشارة بصفة خاصة لما لهذه الحرب من اثار سلبية على التعاون الاقتصادي والتجاري وكذلك على التضامن الاسلامي الشامل. ومع ان الرئيس المناوب قد اشار الى ان اختصاصات اللجنة الدائمة تنصب على التعاون الاقتصادي والتجاري، الا انه اكد على اهمية وضع نهاية عاجلة للحرب بين الدولتين الاسلاميتين. واعرب رئيس الوزراء اوزال في ختام بيانه عن امله في ان يتم قريبا التوصل الى حلول للقضايا التي يختلف بشانها الاعضاء وان يسود السلام في جميع ارجاء العالم الاسلامي. واضاف كذلك انه من واجب جميع الدول الاعضاء ان تترجم هذه الامنية الى حقيقة، واضاف قائلا ان اجتماع الكومسيك قد اتاح لنا فرصة اخرى للالتقاء في جو اخوي ولمناقشة مشاكلنا وللبحث عن انجع الوسائل لتحقيق اهدافنا وغاياتنا المشتركة.
(ارفق هذا البيان كملحق ٧)

٢٥- راس الجلسة الختامية رئيس اللجنة الدائمة. ولقد بحثت هذه الجلسة الموقف الخطير الذي تتعرض له دول السهل الافريقي نتيجة للجفاف. وقدم معالي السيد اشرف الزمان، الامين العام المساعد، الذي مثل منظمة الموءتمر الاسلامي اثناء غياب الامين العام، تقريرا عن مشكلة السهل (مرفق كملحق ٨)، استعرض فيه نشاطات لجنة التضامن الاسلامي مع شعب السهل واشار الى التبرعات التي تقدم بها العديد من الدول الاعضاء للجنة التي اقامها موءتمر القمة الاسلامي الثالث. واعلن الامين العام المساعد ان المملكة العربية السعودية قدمت مساهمة جديدة تبلغ قيمتها ٣٠ مليون دولار الى لجنة التضامن الاسلامي مع شعب السهل، وذلك بالاضافة الى مساهمتها السابقة التي بلغت ١٠٠ مليون دولار.

٢٦- واعرب رئيس اللجنة الدائمة عن تقديره للمملكة العربية السعودية لتبرعها السخي، واعلن ان تركيا سوف تسهم بمعونة غذائية قيمتها ١٠ مليون دولار لبرنامج السهل. ودعى كافة الدول الاعضاء لتقديم المعونة للجنة التضامن الاسلامي مع شعب السهل.

٢٧- واعربت اللجنة الدائمة عن قلقها البالغ ازاء الموقف الخطير السائد في دول السهل بسبب الجفاف المستمر الذي اجتاح الاقليم خلال السنوات الاخيرة. واذ تلاحظ بالتقدير التبرعات التي قدمت للجنة التضامن الاسلامي مع شعب السهل، فان اللجنة الدائمة تحث الدول الاعضاء على تقديم تبرعات سخية. وردا على بعض الوفود التي اكدت على الحاجة الى تقديم هذه المعونة بحيث تتضمن كذلك الدول الاسلامية الاخرى في افريقيا وذلك الى جانب دول السهل، اشار رئيس اللجنة الدائمة بانه يمكن بحث هذا الموضوع من قبل الدول المتبرعة الممثلة في هيئة المكتب عندما يتقدم اليها طلب لذلك، وبناء على اقتراح تقدم به وفد جمهورية باكستان الاسلامية، الذي احاط الاجتماع علما بان باكستان قد تقدمت بمعونة غذائية قيمتها ١٫٥ مليون دولار، قامت اللجنة الدائمة باصدار قرار بشان هذا الموضوع (مرفق كملحق ٩).

٢٨- لقد تقرر تحت البند ١٢ ان تعقد الدورة القادمة للجنة الدائمة في تركيا بمشاركة كافة الدول الاعضاء، وان يتحدد موعد الاجتماع من قبل رئيس اللجنة الدائمة بالتشاور مع الدول الاعضاء.

٢٩- واوضح رئيس اللجنة الدائمة في بيانه الختامي ان اصرار الدول

الاسلامية على ترجمة قرارات هذا الاجتماع والبرامج التالية ذات الصلة الى عمل ملموس وكذلك متابعته تشكل الشرط الاساسي لنجاح النشاطات الخاصة بالتعاون. واعرب عن ثقته من ان اللجنة الدائمة ستلعب دورا هاما بدعم ومساعدة الدول الاعضاء. واكد فخامته عزمه على انجاز التطلعات التي الفاها على عاتقه مؤتمر القمة الاسلامي.

واعرب الرئيس ايضا عن شكره للامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي والامانة العامة لجهودها واعمالها المتواصلة خلال انعقاد الاجتماع ولاعمالها التحضيرية. واثنى على رئيس بنك التنمية الاسلامي والمدير التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) والاجهزة الفرعية والمتخصصة لمنظمة المؤتمر الاسلامي لاسهامها في الاجتماع (ملحق ١٠).

٣٠- ونقل معالي السيد/ اشرف الزمان الامين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الاسلامي عميق شكر الامين العام والامانة العامة للرئيس. واثنى على الرئيس لرئاسته الحكيمة واهتمامه بعمل اللجنة الدائمة. واكد للرئيس والمجتمعون استمرار الامانة العامة في بذل الجهود للمساعدة في تنفيذ قرارات وتوصيات اللجنة الدائمة واعرب ايضا عن شكر الامانة العامة لكرم الضيافة والحفاوة التي حظي بها وفد منظمة المؤتمر الاسلامي خلال فترة تواجده في اسطنبول.

٣١- واثنى رؤساء وفود كل من دولة الامارات العربية وبنغلادش وجامبيا بالنيابة عن مجموعاتهم الاقليمية على الحكمة التي سير بها الرئيس اعمال اللجنة. واثنوا ايضا على فطنة وكفاءة الرئيس المناوب. واعربوا عن امتنانهم لحكومة وشعب جمهورية تركيا لكرم الضيافة التي حظيت بها جميع الوفود والمشاركين وللترتيبات الفنية والادارية الممتازة لانعقاد الاجتماع. ولقد سجلت هذه المشاعر في كلمة شكر تبناها وفد المملكة العربية السعودية ووافق عليها الاجتماع بالتصفيق الحار.
(ارفقت نسخة من كلمة الشكر كملحق ١١).

٣٢- وفي النهاية اصدرت اللجنة الدائمة تقريرها.

اسطنبول
١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٦

(ملحق ١)

قائمـــــة المشاركين

الدورة الاولى للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي
والتجاري بين الدول الاعضاء في منظمـــــة
المؤتمر الاسلامي

استانبول ، جمهورية تركيا ، ١٤- ١٦ نوفمبر/ كانون الثاني ١٩٨٦

قائمة المشاركين

الدورة الاولى للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي

اسطنبول، جمهورية تركيا، ١٤- ١٦ نوفمبر/ كانون الثاني ١٩٨٤

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

- معالي السيد/ عبد العزيز خلف
  وزير التجارة

- معالي السيد/ عبد الكريم بن محمود
  سفير

- عمار اخلف
  مدير
  وزارة الصناعة الخفيفة

- عبد القادر طفار
  مستشار
  وزارة الشؤون الخارجية

- خليفي محمد الهادي
  مستشار
  وزارة التجارة

- بوجيما جلالي
  مدير مكتب وزير التجارة

دولة البحرين

- معالي السيد/ ابراهيم علي ابراهيم
  سفير
  وزارة الشؤون الخارجية

- محمود ناصر التاجر
  مدير مراقبة التموين والاسعار
  وزارة التجارة والزراعة

- عبد الباري عبد الغفار
  مدير عام
  الشركة الوطنية للواردات والصادرات

- ابراهيم موسلا الصو
سكرتير ثان
وزارة الشؤون الخارجية

جمهورية بنغلاديش الشعبية

- معالي الدروفسور/ م.ا. متين
وزير التجارة

- معالي السيد / محبوب الحق
السفير لدى تركيا

- ا.ك.م. فاروق
مدير عام
وزارة الشؤون الخارجية

- م.م.علم
سكرتير مساعد
وزارة الصناعات

- عزيز الرحمن
نائب رئيس دائرة الموارد الخارجية
وزارة المالية

- حسب ابو ابراهيم
السكرتير الخاص لوزير التجارة

سلطنة بروناي دار السلام

- معالي السيد/ سهين داتو عبد الرحمن طيب
وزير التنمية

- محمد صالح حاجي هيدب
سكرتير دائم
وزارة التنمية

- يعقوب ابو بكر
وزارة المالية

- عبد الرحمن حاجي ابراهيم
احد كبار المسؤولين الاداريين
وزارة التنمية

بوركينا فاسو

- كونجوى سليمان
مستشار اقتصادي وتجاري
سفارة بوركينا فاسو، جدة

جمهورية الكاميرون

- مامادو سلمان
سكرتير اول
سفارة الكاميرون، جدة

جمهورية مصر العربية

- معالي السيد الدكتور كمال الجنزوري
وزير التعاون الاقتصادي الدولي

- معالي السيد/ محمد وفاء حجازي
سفير مصر في انقرة

- الدكتور علي نجم
نائب محافظ البنك المركزي المصري

- عبد العزيز زهوي
وكيل اول وزارة التعاون الاقتصادي الدولي

- سامي درويش البازي
وكيل وزارة الصناعة

- منير زهران
وزير مفوض، وزارة الشؤون الخارجية

جمهورية جامبيا

- معالي السيد الدكتور/ مومودو س.ك.مانيه
وزير التخطيط الاقتصادي والتنمية الصناعية

- علبو م. نجوم
مدير التخطيط
وزارة المالية والتجارة

- ساريانج سيساي
وكيل وزارة بالانبا (التجارة)
وزارة المالية والتجارة

جمهورية غينيا

- محمد سعد فوفونا

مدير التنمية والتبادلات
وزارة التجارة الخارجية

- ابو سيلا
مسؤول عن الاتصالات بمنظمة المؤتمر الاسلامي والمؤسسات العربية
وزارة التعاون الدولي

جمهورية غينيا بيساو

- هوجو بورجيس
سكرتير عام بوزارة التجارة والسياحة

جمهورية اندونيسيا

- معالي السيد المهندس / هارتارتو
وزير الصناعة

- معالي السيد/ الامسيا
السفير لدى جمهورية تركيا

- معالي السيد /هـ. احمد ترتوسوديرو
السفير لدى المملكة العربية السعودية

- اوينتيونج سوبيروتو
مساعد خاص لوزير الصناعة

- معالي السيد/خانو هارتو هادنجورو
مدير قسم العلاقات الاقتصادية مع الدول النامية
وزارة الشؤون الخارجية

- دارى سليم
سكرتير عام
دائرة التجارة الخارجية
وزارة التجارة

- مخلص تكار
الملحق الصناعي، جدة

- س. بارامجيدا
مدير، مؤسسة نورتانيو لصناعة الطائرات

- ويلونج ويدودو
مدير، مؤسسة نورتانيو لصناعة الطائرات

- ل.ف. كامل
مدير، مؤسسة نورتانيو لصناعة الطائرات

- سليمان وريابديجاجا
صناعة سال لبناء السفن

- سوبتومو
صناعة سال لبناء السفن

- احمد سلامت
اتحاد منتجي الاسمنت

- اسحاق جواجادیراشا
الغرف الاندونيسية للتجارة والصناعة

- ا. كنعان سندان
السفارة الاندونيسية, انقرة

- جوكو هاردونو
السفارة الاندونيسية, انقرة

- سومارديونو
سكرتير وزير الصناعة

جمهورية ايران الاسلامية

- معالي السيد/ حسن عبيدي جعفري
وزير التجارة

- معالي السيد/ مجتبا خوروتاج
نائب وزير التجارة

- معالي السيد/ اسد الامير اصلاني
نائب وزير الشؤون الاقتصادية والمالية

- معالي السيد/ م. جانجيدوست
سفير ايران لدى انقرة

- منصور جرافي
ملحق, وزارة الشؤون الخارجية

- عزيز عظيمي نوسار
مستشار محافظ البنك المركزي

- مرتضى بدراميتيا
مدير عام التجارة الخارجية

- ايراج حاج سامي
خبير اقتصادي, وزارة الشؤون الاقتصادية والتجارة

- م. رضا دايري
سكرتير اول, وزارة الشؤون الخارجية

- رسولها رضاهال
وزارة الشؤون الخارجية

- عبد الرحمن عدل
خبير، وزارة التجارة

- م. رضا نعسكي
منسق

- عباس رانجبار
وزارة التجارة

- محمد طهري
مستشار عام

- علي ح.م. حسن
وزارة التجارة

جمهورية العـــــراق

- معالي السيد/ حسن علي
وزير التجارة

- معالي السيد/ عبد المالك السامين
سفير العراق في جدة

- فاروق داود شهمان
مدير عام، وزارة التجارة

- خالد عبد الرحمن الدوري
مدير عام، وزارة التجارة

- احمد خالد
مدير عام، وزارة الصناعات الخفيفة

- عبد المنعم علالي
خبير اقتصادي

- مهند احمد يوسف
خبير اقتصادي

- جاسم محمد الجبوري
ملحق، وزارة الشؤون الخارجية

- سالم المسومي
مدير مكتب الوزير
وزارة التجارة

- علي جاسم حمادي
باحث اقتصادي
وزارة التجارة

- طارق علي سوري
مستشار تجاري، سفارة العراق، انقرة

المملكة الاردنية الهاشمية

- معالي السيد الدكتور/ جواد عناني
وزير الصناعة والتجارة والسياحة

- معالي السيد/ وليد سعدي
سفير الاردن في انقرة

- الدكتور/ تعز تراونين
المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء

- الدكتور/ ابراهيم بدران
مدير الطاقة بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة

- ثابت عودة
مدير

دولة الكويت

- معالي السيد/ جاسم المرزوق
وزير التجارة والصناعة

- علي الوزان
وكيل وزارة التجارة والصناعة (التجارة)

- احمد الزايد
وكيل وزارة التجارة والصناعة (الصناعة)

- عبد الله الجماندى
مدير عام الصندوق الكويتي

- هشام الاوغاين
مدير دائرة الاستثمار بالصندوق الكويتي

- نادر نصر الله
مسؤول في الحكومة

- يوسف الجاسم
مستشار

جمهورية لبنان

- معالي السيد / سميح السادا
سفير
وزارة الشؤون الخارجية

- الصعير
مستشار

- الدكتور/ رزق الله فريفر
مستشار

الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية

- معالي السيد/ عمر المنتصر
امين اللجنة الشعبية العامة للصناعات الثقيلة

- معالي السيد/ محمد عبد المالك
امين المكتب الشعبي

- احمد المجادامي
مدير عام التجارة

- انور ساسي
اللجنة العليا لدريجال راسلانوف

- سالوم فركاش
رئيس، موسيل اويل ليبيا

- محمد هامان
نائب مدير دائرة التعاون الاقتصادي والفني

- مهدي الحوش
رئيس ال.جي.سي.سي.اي.

- احمد علي سيرويير
سكرتير اللجنة الشعبية للشركة العامة للانابيب

- احمد ابو غولة
المدير المساعد للدائرة الاسلامية

- المبروك الشب
سكرتير اللجنة الشعبية لشركة الجرارات

- احمد المسلاتي
الدائرة القانونية باللجنة الشعبية

- مصطفى داو الجريبي
رئيس دائرة النقل

- اسماعيل شيلغام
رئيس دائرة اللجنة الفنية للمعونة الاقتصادية

ماليزيـــــا

- معالي السيد/ تنكو رزالاي حمزة
وزير التجارة والصناعة

- نور الدين حسن
نائب السكرتير العام
وزارة التجارة والصناعة

- داتوك اسماعيل امدي
سفير ماليزيا لدى جمهورية تركيا

- هارون سراج
وزير استشاري (للشؤون الاقتصادية)
بعثة ماليزيا الدائمة، جنيف

- صوح محمد ياسين
المدير المساعد الاول
وزارة التجارة والصناعة

- الياس احمد
السكرتير الخاص الاول لوزير التجارة والصناعة

جمهورية موريتانيا الاسلامية

- معالي السيد ديابيرا ماروفا
وزير التعدين والصناعة

- معالي السيد شيرنو علي سارو
السفير لدى تركيا

المملكة المغربية

- معالي السيد/ خصوص عز الدين
وزير التجارة والصناعة والسياحة

- معالي السيد/ بن عسود احمد
السفير لدى جمهورية تركيا

- بلغايات محمد
مدير عام، مكتب التنمية الصناعية، الرباط

- غديرا محمد
مدير عام، المركز المغربي لتنمية الصادرات، الدار البيضاء، المدير الاداري

جمهورية النيجر

- كمساري عبد العزيز
مدير التجارة الخارجية

- تمغون ابراهيم
مدير الصناعة والمهن الحرفية

سلطنة عمان

- معالي السيد محمد زبير
مستشار جلالة السلطان لشؤون التخطيط الاقتصادي، وزير.

- محمد مرزا
مدير عام التجارة
وزارة التجارة والصناعة

- شاها جندال علي
مدير مكتب مستشار جلالة السلطان لشؤون التخطيط الاقتصادي

- سعيد الفنه العرامي
نائب المدير العام للصناعة
وزارة التجارة والصناعة

- محمد سعيد راجار العجيل
رئيس شعبة منظمة المؤتمر الاسلامي
بوزارة الشؤون الخارجية

جمهورية باكستان الاسلامية

- معالي السيد/ غلام اسحاق خان
وزير المالية والتجارة والتنسيق

- معالي السيد/ الاهي بوكش سومرو
وزير الصناعات

- ايجاز احمد شايك
سكرتير عام، دائرة الشئون الاقتصادية

- مفتي ممحمد عباس
سفير باكستان في انقرة

- اظهار الحق
وزارة التجارة

- معين الدين بقائي
المستشار الاقتصادي الاول لوزير المالية

- ا.ك. تنوير
سكرتير، وزارة الصناعات

- انام الحق
مدير عام، وزارة الشؤون الخارجية

- جاويد مسعود
القنصل العام، اسطنبول

- راشد بليم خان
مدير، وزارة الشؤون الخارجية

فلسطين

- احمد جوري ابو فراس
رئيس وفد

- احسان صالحة
ممثل فلسطين الدائم لدى منظمة المؤتمر الاسلامي

- رحمي حلوم
ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في انقرة

- سمير ايوب
خبير

- محمد نحال
خبير

دولة قطر

- معالي السيد/ علي احمد الانصاري
وزير العمل والشؤون الاجتماعية

- محمد علي عزام
مدير مكتب وزير العمل والشؤون الاجتماعية

- علي حسن الخلف
مدير دائرة الشؤون الاقتصادية بوزارة الاقتصاد والتجارة

- عبد الله علي العبد الله
مدير دائرة الشؤون الصناعية بوزارة الصناعة والزراعة

- الشيخ عبد الله بن سعود ال ثان
المدير المساعد لدائرة الشؤون التجارية بوزارة الاقتصاد والتجارة

- ماجد صالح الخليفي
خبير اقتصادي بمكتب صاحب السمو امير قطر

المملكة العربية السعودية

- معالي السيد/ الدكتور سليمان السليم
وزير التجارة

- معالي السيد/ عبد العزيز الزامل
وزير الصناعة والكهرباء

- معالي السيد/ اسامة فقيه
نائب وزير المالية للتعاون الدولي الانمائي

- مامون كردي
وزير مفوض
رئيس الدائرة الاقتصادية والثقافية
وزارة الشؤون الخارجية

- راشد الساقر
مدير عام دائرة التجارة الخارجية
وزارة التجارة

- زياد ابو راشد
مدير عام مكتب الوزير
وزارة التجارة

- احمد العبد العلى
خبير اقتصادي، وزارة الصناعة والكهرباء

- عبد المؤمن م. شرت
سكرتير ثالث، وزارة الشؤون الخارجية

- صالح الرشيد
مستشار اقتصادي بوزارة المالية والاقتصاد الوطني

- عصام الشهراني
مدير دائرة حماية وتشجيع الصناعة

جمهورية الصومال الديمقراطية

- معالي السيد/ موسى رابيل جود
وزير التجارة

- معالي السيد/ عثمان عبد الله جامع
سفير الصومال لدى تركيا

- سليمان عويس نور
السكرتير الدائم للجنة الاقتصادية برئاسة جمهورية الصومال الديمقراطية

- عبد الله عبد الحرس
ممثل الصومال الدائم لدى منظمة المؤتمر الاسلامي

- موسى احمد خير
مدير التخطيط بوزارة الصناعة

جمهورية السودان الديمقراطية

- معالي السيد/ محمد علمين عبد الله
وكيل وزارة
وزارة الشؤون الخارجية

- عمر علي عمر
نائب وكيل الوزارة
وزارة التعاون والتجارة والتموين

- احمد شريف عثمان
مدير التنمية الاقتصادية والاستثمار الصناعي
وزارة الصناعة

الجمهورية العربية السورية

- معالي السيد الدكتور/ سالم ياسين
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

- عبد الله سلوتا
نائب وزير الصناعة

- مصطفى بيطار
مدير العلاقات الدولية والمنظمات
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

- فايز شور
رئيس دائرة العلاقات العربية والاسيوية
الهيئة الحكومية للتخطيط

جمهورية تونس

- معالي السيد /رشيد صفر
وزير الاقتصاد

- معالي السيد/عثمان لعواني
سفير تونس لدى تركيا

- حسني التومي
مدير التعاون الاقتصادي والتجاري بوزارة الاقتصاد

- عز الدين زروق
مدير بوزارة المالية

- منذر زنيدي
مدير عام ديوان التجارة

- احمد علي جدي

- م. السماني

جمهورية تركيا

- معالي السيد/ كايا اردم
وزير الدولة ونائب رئيس الوزراء

- معالي السيد/ اسماعيل اوزدغلار
وزير دولة

- معالي السيد/ سودي توريل
وزير التجارة

- معالي السيد /مسعود يلماز
وزير دولة

- معالي السيد وحيد خلف اوغلو
وزير الشؤون الخارجية

- جاهد ارال
وزير الصناعة والتجارة

- يوسف اوزال
وكيل مؤسسة التخطيط الحكومية

- اكرم ساكدميرلي
وكيل الخزانة والتجارة الخارجية

- حافظ جانيفي
محافظ البنك المركزي

- معالي السيد/ اوموت اريك
سفير، مندوب تركيا لدى منظمة المؤتمر الاسلامي

جمهورية اوغندا

- معالي السيد/ج.م. البرو عماره
وزير التجارة

- ا.ب. كاتوسا
سكرتير دائم
وزارة الصناعة

- ا. اوكيللو
مدير التجارة
وزارة التجارة

- اس.ج. اودونج
مدير الشؤون الاقتصادية

- عباس ك.موانداا
مدير اداري
بنك التنمية الاوغندي

- ا.ك. اودوك
رئيس المندوبين التجاريين
وزارة التجارة

- هـ.ن. سيميانو
كبير المندوبين التجاريين

- الانسة اتاني والوسا
مدير صناعي
وزارة الصناعة

- السيدة/ اليكس سوروبا كيبوني
وزارة الشؤون الخارجية

الامارات العربية المتحدة

- معالي السيد/ شيخ سيف علي الجروان
وزير الاقتصاد والتجارة

- معالي السيد/ محمد عيسى على
سفير دولة الامارات العربية المتحدة لدى تركيا

- عتيق عبد الرحمن عتيق
وكيل الوزارة المساعد، وزارة الاقتصاد

- احمد علي تيجاني
مدير التجارة الخارجية المساعد

الجمهورية العربية اليمنية

- معالي السيد/ احمد كيد بركة
وزير الاقتصاد والصناعة

- مقبل احمد مصلح
نائب الوزير المساعد

- محمد الهوا
مدير عام التخطيط

- محمد وحدي الدوفي
مدير عام الدفية الاساسية وعضو
دائرة الدراسات والبحوث التابعة لمكتب رئيس الجمهورية

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

- معالي السيد/ علي عبد الكريم
نائب وزير
وزارة التجارة

- سالم ا. باصاذرين
نائب الوزير المساعد
وزارة الصناعة

- رضوان قاسم علي
مستشار اقتصادي
وزارة الشؤون الخارجية

مرافقون

جمهورية نيجيريا الفدرالية

- ا. اجبارا
مستشار
سفارة نيجيريا ، اثفرا

جمهورية شمال قبرص

- معالي السيد/ صالح جوشار
وزير الاقتصاد والمالية

- معالي السيد/ فؤاد وزير اوغلو
وزير التجارة والصناعة

- اونور سورمان
وكيل وزارة
وزارة الاقتصاد والمالية

- اونال عاكف
وكيل وزارة
وزارة التجارة والصناعة

- احمد س. بيصال
وكيل وزارة
مؤسسة التخطيط الحكومية

بنك التنمية الاسلامي

- معالي السيد الدكتور/ احمد محمد علي
رئيس البنك

- طارق كيفانك، مدير قسم المشروعات

- اسماعيل حمادي
احد كبار خبراء الاقتصاد

- ا. اودو
احد كبار خبراء الاقتصاد

- سمير بن سليمان
مدير المشروعات

منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)

- معالي السيد الدكتور/ عبد الرحمن خان
المدير التنفيذي

- اكست كيالار
رئيس قسم سالانامة، امانة بنك انتر امريكان للتنمية

- محمد عبد المنعم
رئيس التمويل الصناعي

- محمد توري
رئيس، الوحدة الافريقية

برنامج الامم المتحدة للتنمية

- اونير كردار
مدير
برنامج الامم المتحدة للتنمية

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد)

- سعادة احمد
رئيس فرع التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية

الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية

- السيد/ عثمان

الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي

- معالي السيد/ حديب الشطي
الامين العام

- معالي السيد ارشاد الزمان
الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية
الادارة والتمويل

- م. حمزة روسانا
مدير مكتب

- نعيم حسن
مدير بالانابة، الشؤون الاقتصادية

- انجين انساي
مدير مساعد، مراقب دائم لدى منظمة المؤتمر الاسلامي
الدعثة لدى الامم المتحدة

- نور الدين مازني
ملحق صحفي لدى الامين العام

- هـ.م. كورهان
ملحق، مكتب الامين العام

- روسو نيمانج
منسق قسم الترجمة

- ادامما ثيام
ملحق، مكتب الامين العام

وكالات فرعية ومتخصصة تابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي

مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية

ستانبول

- شادي جيندوروك
مدير

- الهان اوغورسل
احد كبار خبراء الاقتصاد

- سليم الكن
احد كبار خبراء الاقتصاد

- عبد الرحمن رين العابدين
احد كبار خبراء الاقتصاد

- ارجان اسركول
خبير اقتصادي

- اوكبر جيرلبر
خبير اقتصادي

- ميرتبر اورال
خبير اقتصادي مساعد

المركز الاسلامي للتدريب الفني والمهني والابحاث بدكا

- رفيق الدين احمد
مدير

المؤسسة الاسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية، جدة

- علي كتاني
مدير عام

- شابير حسين
مدير

المركز الاسلامي لتنمية التجارة

- ادريس علوي مدغري
مدير

- زين العابدين حوكي
مدير مساعد
- بدر الدين علالي
خبير

الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع، كراتشي

- سامي اوتاران
سكرتير عام الغرفة

ملحق (٢)

كلمـــــــــة

فخامة الرئيس كنعان افرين

فـــي

الاجتماع الاول
للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

لمنظمة المؤتمر الاسلامي

اسطنبول : ٢١-٢٣ صفر ١٤٠٥هـ

الموافق : ١٦-١٨ نوفمبر ١٩٨٤ م

السادة اعضاء الوفود

اود ونحن نفتتح الاجتماع الاول للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي ان اعبر في البداية عن الامتنان الذي اشعر به وانا اراكم بيننا في تركيا. واود ان اعبر عن ايماني بان الاعمال القيمة التي ستقومون بها ستكون دعما ايجابيا لتضامن العالم الاسلامي وتطويرا لمفهوم التعاون. بهذه المشاعر اقول لكم جميعا مرحبا بكم في بلدي واحييكم باطيب التمنيات.

وقد اولت تركيا اهمية عظيمة للتطور الدائم في مجال التعاون الاقتصادي بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي والوصول بها الى نتائج ملموسة في هذا الميدان. وفي هذا الاطار فاننا ننظر الى كون اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري قد بدات نشاطها على انها مرحلة هامة وصل اليها العمل المشترك الذي استمر حتى اليوم في المجال الاقتصادي داخل المؤتمر الاسلامي.

السادة اعضاء الوفود

كما تذكرون جميعا، ان التفكير كان متجها في البداية لان تكون منظمة المؤتمر الاسلامي تشكيلا سياسيا بحتا، غير انه خلال مدة وجيزة اتضح لنا ان تعاونا قويا ذا معنى في العالم الاسلامي انما يمكن له ان يقوم من خلال الاهتمام اللازم بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية، فبدات في هذا الاتجاه نشاطات مختلفة في النصف الثاني من السبعينيات بصفة خاصة. ومن خلال هذا الفهم تحقق بصورة واسعة انشاء الكيان المؤسسي اللازم لاجل تطوير التعاون الاقتصادي، وتم قطع شوط هام في سبيل الوصول الى اتفاق في وجهات النظر حول اغلب المفاهيم المتعلقة بالتعاون الاقتصادي. واليوم، فاننا جميعا نواجه مهمة وضع توجيه جديد يمكنه ان يسفر عن نتائج ملموسة في مجال اعمال توطيد الروابط الاقتصادية بين البلدان الاسلامية وصياغة المفاهيم الاقتصادية التي وصلنا لاتفاق مشترك حولها في حيز التطبيق. واتمنى اومن بان مناقشة هذه الاعمال ذات المضمون الواسع التي تؤدي الى نتائج ملموسة وصياغتها في شكل قرارات ثم الدخول بها الى حيز التطبيق، هو من المسؤوليات الخاصة الملقاة على عاتق اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري.

السادة اعضاء الوفود

ان تطوير التعاون الاقتصادي منوط بنظرتنا الواقعية للامكانات المتاحة، ومنوط - نتيجة لهذا - بالموافقة على قبول مناهج العمل المؤثرة التي تضمن تطبيق القرارات المشتركة التي امكن الوصول اليها. ونرى ان دول العالم الاسلامي تملك رصيدا هائلا من امكانيات التعاون اذا امكن تناولها ككل لا يتجزا. وسواء كان من ناحية الطاقة البشرية والثروات الموجودة تحت الارض وفوقها او من ناحية مواصفات التكامل المتزايدة باستمرار للاقتصاديات المختلفة، فان ذلك مما يشكل ارضية ايجابية توفر امكانية التطور السريع للتعاون الاقتصادي بين بلداننا. واذا امكن لنا ان نقدر قيمة الامكانات

المتاحة لنا بما يليق فانه يمكننا ان نعجل بمساعدة شعوبنا في الوصول الى مستوى الرفاهية الكافي من ناحية، والعمل على دعم التضامن في العالم الاسلامي وتوفير الوسائل لتوطيد الروابط بين بلداننا اكثر واكثر من ناحية اخرى. ولكن كي نتمكن من الوصول الى النجاح في هذا الميدان فانني اومن بانه من الضروري لنا التنبه بصورة خاصة الى النقاط التي سوف اتعرض لها باختصار فيما يلي:

ان التعاون الاقتصادي، بطبيعته، كل يتكون من عناصر شتى. وان الروابط القريبة الموجودة بين مجالات التعاون المختلفة تجعل من الضروري تناول كل حالة بدقة ودراستها بعمق. والحقيقة التي يجب ان نعلمها هو انه من المستحيل احراز تقدم - في ان واحد - في جميع ميادين التعاون الواسعة والمختلفة الموجودة امامنا، وان تفكيرا مثل هذا لكفيل بتشتيت مساعينا وطاقاتنا. ولهذا السبب فان المتابعة الدقيقة لمراعاة الاولويات ذات المدى القصير والمتوسط والطويل، ووضع الاختيارات الواقعية، انما يشكل العناصر الهامة لوصولنا الى النجاح. وبهذا الفهم، فقد روئي - بالنسبة للاجتماع الاول للجنة الدائمة - ان نتناول موضوعات التعاون التجاري والصناعي والاقتصادي بشكل شامل. ومن الطبيعي - في اعمال اللجنة التي ستلي ذلك - ان تكون النواحي الهامة الاخرى في مجال التعاون الاقتصادي موضوعا للبحث والدراسة.

والمبدا الذي يجب علينا الاهتمام به هو تركيز اعمالنا على "ما يمكن انجازه" وليس على "ما ننشده". وعلى هذا النحو، يمكننا ان نصرف كل همنا الى المجالات التي تسفر عن نتائج ملموسة ونتخذ القرارات التي تضمن الانتقال الى التحرك السريع في هذا المجال. وبما ان الارادة السياسية فيما يتعلق بالمفاهيم العامة للتعاون الاقتصادي تصدر اولا، فلا ينتظر من اللجنة الدائمة ان تعيث البحث في هذه المفاهيم وانما تقوم بدراسة جداول التعاون الملموس الذي يجعلنا ننتقل بهذه المفاهيم الى حيز التطبيق. ولهذا السبب فاننا ننتظر التركيز بصورة خاصة على البرامج التي تتجه بنا نحو ما تم مناقشته في هذا الاجتماع.

ان تنفيذ تطبيق القرارات الصادرة يحمل اهمية خاصة، واذا قدر لنا الا نتمكن من تحقيق ذلك عندئذ يكون من الصعب جدا القول بامكانية الوصول بالتعاون الى ابعاد ذات بال. ولا شك ان تنفيذ تطبيق القرارات الصادرة داخل الدول الاعضاء والتنسيق عند اجراء هذا التطبيق داخل اطار اللجنة الدائمة هو بمثابة واجب هام يقع على عاتق كل دولة عضو. ولا بد - اثناء تادية هذا الواجب - ان تشارك بطبيعة الحال المؤسسات الاسلامية المتخصصة بمكنها بمساعيها القيمة في هذا. اما المهمة التي تقع على كاهلنا جميعا فهي دعم هذه المؤسسات من النواحي الادارية والتقنية والمالية. واننا نؤمن بكل الصدق ان المؤسسات العالمية الاخرى ايضا يمكنها ان تقدم العون الهام لتطوير مثل هذا التعاون ونامل ان تقدم هذا العون.

وفي هذه الاثناء، فنحن مضطرون لان ناخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجهها بعض الدول النامية داخل منظمتنا، لان مبدا التعاون يبقى على راس الخصائص الاساسية لتقاليدنا الاسلامية. ويجب علينا ان نعطي استمرار هذا المبدا اهميته كما يجب علينا - ونحن نطور مشروعات التعاون الاقتصادي - ايجاد الوسائل الكفيلة بوضع الحلول لمشاكل هذه الدول وان نعتبر ذلك واجبا لا مناص منه.

السادة اعضاء الوفود

احب ان اشير هنا الى انه من المفيد ان نضع نصب اعيننا دائما ان وضع نموذج للتعاون الاقتصادي المتعدد الاطراف انما هي محاولة معقدة ذات ابعاد متداخلة وصعبة. ويجب ان نتذكر قبل كل شيء ان نتوقع حل لجميع مشاكلنا من نموذج كهذا ليس فهما واقعيا. والهدف الاساسي للتعاون المتعدد الاطراف هو ان نتمكن - ونحن نعمل في مجال المشروعات الملموسة - من تحديد اطار التعاون الذي يمكن ملؤه عن طريق العلاقات الثنائية والخاصة من ناحية وتحديد اتجاه هذا الاطار من ناحية اخرى. ومن المؤكد ان هدفنا من هذا التعاون ليس الانسلاخ عن العالم الخارجي عن طريق "الاكتفاء الذاتي" في كل المجالات. فلا يمكن ان ينسحب مفهوم مثل هذا على الاقتصاد العالمي الذي يتزايد فيه الاتكال المتبادل بين دولة واخرى او بين مجموعة من الدول. والهدف الاساسي بالنسبة للدول الاسلامية مثل غيرها من الدول الاخرى التي على طريق التقدم ان تطور بشكل فعال الاجهزة التي يمكن ان تحقق الامن المشترك لها في طريق تنميتها الاقتصادية. واذا استطعنا ان نحقق هذا فلا شك اننا سوف نحتل مكانة اكثر ثباتا واستمرارية داخل الاقتصاد العالمي.

السادة اعضاء الوفود

ان تحقيق نجاح مثل هذا الهدف يعتمد على الامكانيات المادية الى حد ما ولكنه يعتمد اكثر ما يعتمد على التفاهم المتبادل. وفي داخل هذا الاطار احب ان ابين ان العالم الاسلامي الذي يملك ايمانا مشتركا وامكانيات واسعة امامه فرصا كبيرة لتحقيق هذا الهدف.

انه اذا تكاتفت ايدينا واستخدمنا الامكانيات المتاحة لدينا بشكل عقلاني فلن يكون من الصعب ان نخرج الى حيز الوجود عالما اسلاميا يثق بنفسه ويعيش في رفاهية اكبر.

ملحق (٣)

كلمـــــــة

السيد تورغوت اوزال

رئيس وزراء جمهورية تركيا

فـــــي

الدورة الاولى

للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

لمنظمة المؤتمر الاسلامي

اسطنبول : ٢١- ٢٣ صفر ١٤٠٥ هـ

الموافق : ١٤-١٦ نوفمبر ١٩٨٤ م

ملحق (٣)

السيد الرئيس
السادة الوفود الموقرون
السيدات والسادة

انه لشرف عظيم لي ان ارحب سيادة عن الحكومة التركية بالسادة المشاركين في الدورة الاولى للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري. وانه ليشرف الحكومة التركية ان تستضيف هنا في اسطنبول هذا الاجتماع الذي تعتبره في غاية الاهمية. واسمحوا لي ايها السادة ان اعرب عن تمنياتنا الصادقة في ان يؤدي عملكم المهام في اطار اللجنة الدائمة الى استفادة المجتمع الاسلامي ككل.

السادة الوفود الموقرون
اننا ندرك جميعا ان الدورة الاولى للجنة الدائمة لا تنعقد في ظل ظروف ملائمة بالنسبة لكثير من دولنا. ولقد تضررت على نحو خطير معظم الدول الاسلامية، في واقع الامر، من الكساد الذي ساد العالم خلال السنوات الاخيرة، مما ادى الى انخفاض اجمالي الانتاج في كثير منها للعام الثالث على التوالي. وتثبت هذه الحقيقة الى اي مدى تتعرض اقتصاداتنا للظروف الاقتصادية العالمية.
وعلى الرغم من الدلائل الصحيحة للانتعاش خلال العامين الاخيرين في العالم المتقدم، الا ان عددا كثيرا من العوامل السلبية وقفت عائقا في سبيل انتقال النمو من البلدان المتقدمة الى اعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي، وكذلك الدول النامية الاخرى.

السادة الوفود الموقرون
انني لعلى يقين من ان الخطوات تجاه التوصل الى حلول لمشاكلنا الاقتصادية تحتاج، اكثر من اي وقت مضى، الى تعزيز تعاوننا الاقتصادي. اننا نقف على مفترق الطرق، ونواجه تحدي تاريخي ذلك اذا ما اخذنا في الاعتبار الموقف الاقتصادي الدولي الراهن، واحتمالات انخفاض النمو في المستقبل بمقارنة العقد الماضي. وبامكاننا اما ان نعطي الاولوية لحل مشاكلنا الاقتصادية قصيرة الاجل، وان ننتظر انتقال الانتعاش والنمو من البلدان الاخرى، او ان نحاول على نحو جماعي ان نوجه مسار الاحداث. واذا اخترنا الطريق الثاني بوصفه الطريق الصحيح، عندئذ فاننا بحاجة لان نحدد بوضوح المعوقات التي تواجه بلادنا، وان نقوم بعمل جماعي ينبع من وضعنا الاقتصادي وتدعمه الارادة السياسية. ويمكن لهذا العمل ان يكون اداة هامة من اجل النمو الاقتصادي والتحول في بلادنا مما يعزز ايضا من علاقاتنا بالعالم المتقدم.

السادة الوفود الموقرون
لا اود هنا ان اعدد بالتفصيل كافة المجالات الممكنة المفتوحة امامنا في مجال التعاون، ولا اود كذلك تعديد جميع الاجراءات التي يمكن ان تتخذ في هذا الشان، ولكن اود ان اؤكد على بعض النقاط ذات الاهمية الخاصة بالنسبة لعملنا.

اولا : اعتقد ان ديناميكية اقتصاداتنا تشكل واحدة من اقوى المقومات التي لدينا. وطبيعة الحال فان تحرير هذه الديناميكية ليس بالمهمة السهلة، حيث ان مستوى القوة الشرائية لكثير من بلداننا واسعار الفائدة العالمية المالية تشكل عنصرا سلبيا فيها. ومن ناحية اخرى فان تحرير السياسة الحمائية واستمرار الظروف غير المواتية بالنسبة لمنتجاتنا في السوق العالمي، تحد من

الفرص امام صادراتنا. وفي ظل هذه الظروف العالمية، لا بد من الوصول الى حلول في اطار انشطتنا من اجل التعاون. ويمكن لما حققناه حتى الان ان يكون بمثابة اساس قوي للمستقبل. فلقد اثبتت تجربة العقد الماضي انه بالامكان توسيع نطاق التعاون التجاري والاقتصادي بيننا على نحو اسرع من المستوى العالمي، مع ان هذا التقدم قد ابرز تفاوتات واسعة من دولة الى اخرى. وفي هذا الصدد اعلن ان تركيا قد زادت من حجم تجارتها مع الدول الاخرى في منظمة المؤتمر الاسلامي بما يزيد على ٥٠٪ منذ ١٩٨١.

ولذلك فان مفتاح توسيع نطاق التعاون يكمن بحق في زيادة التجارة بين الدول الاعضاء في المنظمة، التي تعتبر بمثابة نقطة بداية معقولة وممكنة. ولا شك ان هذه الزيادة في تدفق السلع والخدمات سوف تؤدي الى تحسن في المجالات الاخرى، ولا سيما في مجال التعاون الصناعي.
ولتحقيق هذه الغاية علينا ان نتتبع الوسائل والاساليب الكفيلة بالقضاء على الحواجز القائمة وتعويضنا عن مواطن ضعفنا.

وبطبيعة الحال تتمثل احدى المعوقات الرئيسية في الافتقار الى التمويل الكافي لزيادة التبادل التجاري. والتسهيلات المالية القائمة بحاجة لدعم من خلال الترتيبات الاضافية. وفي هذا الصدد فان مشروع تامين القروض، وكذلك توفير تمويل طويل الاجل، على نحو مماثل للمشروعات التي استفادت منها الدول الصناعية، هي مشروعات جديرة بالنظر. ففي اطار منظمة المؤتمر الاسلامي يوجد من امكانيات التمويل ما يزيد على الحاجة، وبالامكان توجيهها لصالح الدول الاسلامية. وان هذا التطور من شانه ان يخدم الممولين سواء من القطاع الخاص او العام. لذلك فمن المستحسن بدرجة كبيرة اقامة مجموعة عمل من قبل هذه الدورة لدراسة الموضوع. واني لمتاكد من انكم تتفقون على اهميتها القصوى بالنسبة لتجديد القوة الدافعة للتعاون الاقتصادي والتجاري.

ومن ناحية اخرى تحتاج البنية الاساسية الى تجديدات على نحو عاجل. وليس بالامكان تعزيز النشاط التجاري بين دول المنظمة الى المستوى الذي تريده دون ان يكون لديها وسائل اتصال وتسهيلات فعالة للنقل البحري والجوي والبري. ومرة ثانية فيما يتصل بهذا الموضوع الحيوي، من المستحسن باقصى الدرجات انشاء مجموعة عمل اخرى.

ثانيا : ينبغي على اسلوب تناولنا للتعاون الصناعي ان يكون اكثر اهتماما بالتكامل الخاص ببعض العناصر مثل الموارد والقوى البشرية والموقع الجغرافي وما الى ذلك، وينبغي ايضا ان ياخذ في الاعتبار المزايا المدروسة لكل عضو من الدول الاعضاء، بمعنى انه اذا كان بامكان اي دولة انتاج عدد من السلع الزراعية والصناعية، او مدخلاتها باسعار اقل، عندئذ ينبغي استغلال هذه الميزة لصالح الامة الاسلامية ككل.

ثالثا : يتعين علينا ان نبدي مزيدا من الاهتمام بالنمو الزراعي. وان العالم الاسلامي لديه القدرة على الوفاء باحتياجاته الخاصة من الاغذية، اذا تصدينا للتحدي، وذلك من خلال اتخاذ الاجراءات المناسبة في الوقت المناسب. وبالامكان انشاء مخزونات احتياطية بالنسبة لكثير من السلع. وبالامكان شراء السلع الاساسية والمواد الخام الاستراتيجية بتكلفة اقل من المنتج مباشرة بدلا من شرائها عن طريق الوسطاء، وهي عادة ما تكون دولة صناعية. وبالطبع فانها ترتبط ارتباطا وثيقا بالمتطلبات التمويلية التي سبق ان اشرت اليها. وان هذا بالتاكيد لا يقل اهمية عن الموضوعات الاخرى.

واخيرا : اعتقد ان المساعدة التي تقدم لاقل الدول تقدما داخل العالم الاسلامي في صورة معونة فنية او مالية، او غير ذلك هي قضية يجب علينا ان نتصدى لها بانفسنا بشكل فعال.

ان هذه الاماني جميعها قد لا تتحقق بين عشية وضحاها. ولكن اذا اعددنا سويا بحكمة استراتيجية عملية وذات تخطيط جيد، فان فرص التعاون ذات الاثر الفعال فيما بين الدول الاعضاء في المنظمة لن تصبح حقيقة بعيدة المنال.

ولربما لاحظتم ان مجموعة من رجال الاعمال والصناعة الاتراك يحضرون معنا هذا الاجتماع لمتابعة مناقشاتنا. واني لعلى ثقة من ان مشاركة القطاع الخاص سوف تسهم بشكل كبير في الوصول بجهودنا الى نتيجة ايجابية. ومن ثم فاني اقترح ان تدعو ايضا ممثلين من القطاعات الخاصة من جميع الدول الاعضاء لحضور الاجتماع القادم للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري.

السادة الوفود الموقرون

وفي حالة ما اذا اتفقنا جميعا على ضرورة اتباع هذه الخطوط الجديدة للعمل للتغلب على مشاكلنا الاقتصادية، عندئذ يتعين علينا ان نتخذ الخطوة الاساسية الاولى، وان يكون بمقدورنا ان نستجمع الارادة السياسية اللازمة للوفاء بالالتزامات التي نعلنها هنا في هذا الاجتماع وان نبذل كل جهد ممكن لتيسير القيام بالعمل المشترك في بلداننا. واذا اخفقنا في ذلك فاننا لن نقوض فقط من المدلول المعنوي لهذا الاجتماع، بل كذلك سنقوض اساس تعاوننا الاقتصادي المبني على التضامن الاسلامي.

السادة الوفود الموقرون

ان الحكومة التركية لعلى ثقة من ان الدول الاعضاء سوف تعد وتنفذ سياسات كفيلة بتعزيز التعاون في اطار المنظمة بطريقة رشيدة اخذا في الاعتبار امكاناتها الموجودة. وفي هذا الصدد فان اللجنة الدائمة تتيح فرصة الاسهام في البحث من اجل تعزيز النشاطات الاقتصادية للمنظمة وتحقيق الاعتماد الجماعي على الذات.

وقبل ان اختتم حديثي اعرب عن تمنياتي بان يؤدي هذا الاجتماع الهام الى نتائج ايجابية بالنسبة للعالم الاسلامي بأسره، وان تنفذ القرارات التي سوف نتخذها هنا بصدق من جانب جميع دولنا. واتمنى لكم ايضا النجاح في مهمتكم الحيوية وارجو لكم طيب الاقامة.

ملحق (٤)

كلمـــــــة

معالي السيد الحبيب الشطي
الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي

في

افتتاح اعمال الدورة الاولى للجنة الدائمة

للتعاون الاقتصادي والتجاري

اسطنبول : ٢١-٢٣ صفر ١٤٠٥هـ

الموافق : ١٤-١٦ نوفمبر ١٩٨٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله اشرف الانبياء

وخاتم المرسلين وعلى اله وصحبه والتابعين

صاحب الفخامة الرئيس كنعان ايفرين ، رئيس الجمهورية التركية ،
اصحاب المعالي الوزراء ،
ايهـــا الاخوة ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

من دواعي الاعتزاز ان اشارك اليوم في هذا الجمع الحافل في اهم ملتقـــى اقتصادي تشهده منظمتنا وهي تشق طريقها نحو تحقيق التعاون والتضامن بين اعضائها من اجل رفعة امتنا الاسلامية .

ولا شك في ان هذا الحدث سيسجل في صفحات امجاد هذا البلد العريق الـــذي اضطلع في التاريخ بدور حضاري طبيعي ما تزال اثاره ماثلة حتى اليوم في عدة بلاد اسلامية ، وهي اثار تشهد على المكانة التي حققتها الخلافة العثمانية في العالم كله على وجه العموم وفي العالم الاسلامي بصورة خاصة ، وعلى ما سجلته في الميدان الاقتصادي من مبادلات تجارية بين اوروبا والبلاد الاسلامية بفضل ما كان يتوفر لديها من وسائل متطورة اسهمت بوضوح في ازدهار التجارة انذاك. ولا غرابة ، والعالم الاسلامي يشهد اليوم صحوة مباركة في ان يحتضن هذا البلد الناهض اليوم لقاء عالي المستوى كهذا اللقاء الذي يعول عليه في السعي الى تحقيق الازدهار الشامل لدولنا الاسلامية والى ضمان غد مشرق سعيد لابناء هذه الامة ، بفضل اقتصاد سليم متكامل.

واغتنم هذه الفرصة لاعرب لفخامة الرئيس كنعان ايفرين رئيس الجمهورية التركية عن مشاعر التقدير لموافقته خلال انعقاد مؤتمر القمة الاسلامي الرابع في الدار البيضاء في مطلع هذه السنة على اسناد رئاسة اللجنة الاسلامية الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري الى فخامته .

واحرص بهذه المناسبة على ان ابين ان اختيار فخامته لهذه المهمة السامية لم يكن وليد الصدفة بل انه اختيار مبني على ما اصبح ملموسا من انجازات كبرى حققها فخامته منذ تولي السلطة في هذا البلد الكريم ، ومستمد من الشاو السعيد الذي بلغته الجمهورية التركية في مضمار التنمية والتطوير. وليس غريبا والحال هكذا ان يعهد قادة العالم الاسلامي الى فخامته خلال ذلك اللقاء التاريخي برئاسة اللجنة الدائمة التي تبدأ اليوم باسم الله عملها .

ايهـــا الاخـــوة

وارجو ان تسمحوا لي بان ارحب بالسادة الوزراء وبالشخصيات الكريمـــة التي تفضلت بالحضور ، فاضفت بذلك على هذا اللقاء طابعا اخويا فريدا يعبر عن

الحماسة الصادقة للعمل المشترك الذي نسعى الى تدعيمه تحت مظلة منظمة المؤتمر الاسلامي.

وأتوجه بالشكر الى الحكومة التركية على ما خصتنا به من ضيافة كريمة وحفاوة غامرة منذ اللحظة التي وطئت اقدامنا فيها ارض المدينة التاريخية العريقة. واشيد في الوقت نفسه بالجهود التي بذلتها لجنة التنظيم التي يعود اليها الفضل فيما لمسناه من ترتيبات ممتازة واعداد متقن هدفه دون ريب انجاح اعمال هذه الدورة.

فخامة الرئيس،

ايها الاخوة،

اذا كان جل اهتمامنا متجها الى معالجة القضايا السياسية الكبرى لامتنا الاسلامية، فان العمل الاقتصادي المشترك يكتسب بدوره طابعا مصيريا باعتباره المرحلة الاولى للعمل السياسي المشترك. وقد ثبت بالتجربة أن العمل الاقتصادي المشترك هو الركيزة الاساسية للعمل السياسي المشترك.

واذا كنا نجتمع اليوم في مستهل اعمال اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري فاننا لا ننطلق من فراغ في هذا الميدان ؛ ذلك ان منظمة المؤتمر الاسلامي منذ انعقاد مؤتمر القمة الاسلامي الثاني في "لاهور" اتجهت الى التركيز على تطوير العلاقات الاقتصادية، على وجه الخصوص، بين الدول الاعضاء. وخطت في سنة ١٩٧٧ م قدما حين وضعت الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري التي تشتمل على عشرة مبادين اساسية تجسد طموح الدول الاعضاء الى العمل الجدي من خلال جهود جماعية او ثنائية (وساوجز في وقت لاحق ما تحقق في الميادين المشار اليها).

ثم انشئت عدة مؤسسات اقتصادية متخصصة ليحمل كل منها جزءا من العبء الذي يتسغي حمله. ولعل من يمن الطالع ان مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية في انقرة كان اول وكالة اسلامية من الوكالات المتخصصة التي انشئت لهذا الغرض. وهو مركز يقوم اليوم بعمل رائد في مضمار وضع البحوث الاقتصادية وتوفير البيانات والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية للدول الاعضاء.

وتتابعت المؤسسات الاسلامية المتخصصة فكان منها: المركز الاسلامي للتدريب الفني والمهني والبحوث في داكا، والغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع في كراتشي والمركز الاسلامي لتنمية التجارة في الدار البيضاء.

واضطلع البنك الاسلامي للتنمية (الذي يعتبر اهم مؤسسة مالية اسلامية) في نطاق منظمتنا بدور مشكور في حقل الاعمال المصرفية بين الدول الاعضاء وفي حقل ما يقدم من مساعدات في صورة مشروعات وتمويل لعمليات التجارة وما الى ذلك.

وقد احتلت الموضوعات الاقتصادية مكانة مهمة في جدول اعمال مؤتمري القمة الاسلاميين الثالث والرابع. وفي هذا النطاق اجرى مؤتمر القمة الاسلامي الثالث، الذي انعقد في شهر يناير ١٩٨١م مداولات حول الاستراتيجية الاقتصادية للبلدان الاسلامية فيما بين ١٩٨١ و ١٩٩٠م.

واعربت القمة الاسلامية الثالثة عن ارتياحها لازدياد محاولات الدول الاعضاء الاعتماد على قدراتها الذاتية وعلى تطوير نشاطاتها الاقتصادية لما في ذلك من تعزيز للتعاون الاقتصادي بينها واسهام في تلبية احتياجات تنميتها. ووافق المؤتمر المذكور كما تعلمون على خطة العمل الخاصة بدعم التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الاعضاء، ودعا الى وضعها موضع التنفيذ.

٦

اما مؤتمر القمة الاسلامي الرابع فقد اكد الموافقة على تنفيذ خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الاعضاء على ان تعتمد الاولويات التالية خلال ست سنوات وهي : الامن الغذائي - التنمية الزراعية - الطاقة والعلم والتكنولوجيا - المبادلات التجارية - النقل والمواصلات - الطاقة.

وقرر كذلك الموافقة على تعزيز برنامج التنمية في العالم الاسلامي وحث الدول الاعضاء على الاعلان عن اسهاماتها في البرنامج.

ايهـــا الاخوة،

اما الامانة العامة فقد قامت بدورها ضمن امكاناتها المتواضعة المتاحة خلال السنوات القليلة الماضية في العمل على تنفيذ الخطة بالتعاون مع الدول الاعضاء بالتنسيق مع المؤسسات المتخصصة التابعة لمنظمتنا. ويمكن القول ان المنظمة حققت نموا مختلفا من التقدم في مجالات التعاون الاقتصادي:

- ففي ميدان الزراعة والامن الغذائي : وضع المؤتمر الوزاري الذي انعقد في اشقرة فيما بين ٢٠ و ٢٢ اكتوبر ١٩٨١م مجموعة من التوصيات العملية الى جانب برنامج عمل للتعاون في هذا الميدان. الا ان التقدم في اتمـــام الدراسات المطلوبة لهذا الغرض كان بطيئا بسبب معوقات تتمثل في قلة الموارد المالية وقلة المعلومات المتوافرة.

- وفي ميدان التجارة شرع المركز الاسلامي لتنمية التجارة في ممارسة مهامه، وقد وضع برنامج عمل يشتمل على وضع دراسات في الميدان التجاري. وقـــام مركز اشقرة باعداد دراسة اولية حول موضوع انشاء منطقة للتجارة الحرة او مايمكن ان يعبر عنه بسوق اسلامية مشتركة. وتجري في الوقت نفسه دراســة تطبيق قرارات المؤتمر الاسلامي الخاصة بمقاطعة اسرائيل تطبيقا عمليا بينما تقوم الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع بوضع الاســس اللازمة لاقامة معارض تجارية اسلامية.

- وفي ميدان الصناعة، انعقد المؤتمر الوزاري الاستشاري الاول للتـــعاون الصناعي في اسلام اباد خلال شهر فبراير ١٩٨٢ م واتخذ عدة توصيات على هذا الصعيد. وفيه وافق وزراء الصناعة على ان تعقد المشاورات الوزارية حول التعاون الصناعي لدى انعقاد الدورة الاولى للجنة الدائمة.

- وفي ميدان النقل والمواصلات استكملت التوقيعات اللازمة لانشاء الاتحـــاد الاسلامي لمالكي السواحر في جدة. واصبح النظام الاساسي للمجلس الاسلامـــي للـــطيران المدني جاهزا لتوقيع الدول الاعضاء والمصادقة عليه. وسيعرض مشروع النظام الاساسي للاتصالات السلكية واللاسلكية على المؤتمر الاسلامـــي الخامس عشر لوزراء الخارجية لينظر فيه.

- وفي ميدان الشؤون المالية والنقدية توفير التعاون المالي والنقدي في اجتماعات محافظي البنوك المركزية والسلطات النقدية في كل من الخرطوم واستانبول. وقد شكل الاجتماع الخامس للمحافظين مجموعتي بحث لدراسة " الاسواق الرأسمالية " ووضع خطة لضمان اعتمادات التصدير.

- وفي ميدان الطاقة والعلوم والتكنولوجيا شرعت المؤسسة الاسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية - كما هو معروف - في اداء مهمتها. وقد وضعت برنامج عمل حول الطاقة والعلوم والتكنولوجيا وستعقد اجتماعين في مستوى الخبراء خلال السنة المقبلة (١٩٨٥ م) في كل من تركيا وتونس.

- وفي ميدان اليد العاملة عقد اجتماع لفريق من الخبراء حول تبادل اليد العاملة في البلدان الاسلامية في مدينة انقرة في شهر اكتوبر ١٩٨١ م فاوصى بعقد اتفاقيات تبادل للقوة العاملة فيما بين الدول الاعضاء وتوفير المعاملة التفضيلية في استخدام اليد العاملة من البلدان الاسلامية.

- اما في ميدان الاسكان والصحة فما تزال الامانة العامة والمؤسسات المتخصصة تفتقر الى الخبرة الفنية اللازمة لوضع الدراسات المفصلة الضرورية في هذين الميدانين.

ومن ناحية اخرى ، وقعت منظمة المؤتمر الاسلامي عدة اتفاقيات للتعاون مع عدد من الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة. وانعقد خلال شهر يوليو ١٩٨٢م في جنيف اجتماع تنسيقي بين المنظمة وجهاز الامم المتحدة لوضع ترتيبات التعاون بينهما. وهناك تعاون مماثل قائم بين المنظمة والمنظمات الاسلامية والاقليمية كجامعة الدول العربية.

ايها الاخوة،

تعلمون ان جدول اعمال هذه الدورة ينصب على قطاعين مهمين هما : قطاع التجارة وقطاع الصناعة :

ومن المعروف ان التجارة ركن اساسي في حياة المجتمعات. وبخبرنا التاريخ ان امبراطوريات شهيرة قامت على اساس التجارة كقرطاج التي امتد نفوذها على كامل البحر الابيض المتوسط وكادت تقضي على روما وجمهوريتها.

وحين اكتشفت الدنيا الجديدة جاء اكتشافها نتيجة للبحث عن طرق جديدة للتجارة بين اوروبا واسيا.

وفي عصرنا الحاضر حين فكرت دول اوروبا الغربية في وضع مخطط وحدة سياسية استدت باقامة وحدة اقتصادية محضة، اساسها التبادل التجاري . وقد نجحت هذه الفكرة وتوطدت العلاقات بين الدول الاوروبية العشر في كل الميادين، بل ان تلك الدول وصلت الى درجة اقامة برلمان مشترك يجمع بينها، بالاضافة الى ارساء مقومات اخرى للوحدة كعقد اجتماعات دورية على مستوى القمة او على مستوى وزراء الخارجية او سواهم من الوزراء المختصين حسب موضوعات الاجتماعات.

واتبعت بقية المجتمعات المعاصرة الطريق نفسه، ولا يتسع المجال للتحدث عن المجموعات الاقتصادية المشابهة، في هذا المقام.

وهكذا اصبح عصرنا الحاضر يعرف بعصر التجمعات الاقتصادية التي اساسها التجارة.

ايهـــا الاخـــوة ،

ان بلـــــدان العالم الاسلامي تنتج اليوم ما يقرب من اربعين في المئة من البترول الخام، وتنتج واحدا وسبعين في المئة من المنغنيز وعشرين في المئة من الفوسفات الطبيعي وهذا تمثل صادرات الدول الاعضاء في منظمتنا الى العالم اثني عشر في المئة - من مجمل الصادرات العالمية. اما الواردات فتمثل ثمانية في المئة. وما تزال نسبة الصادرات داخل العالم الاسلامي ضعيفة جدا، في حين انه يمكن الحد من الاستيراد من البلاد الاجنبية بتنشيط التبادل التجاري بين البلدان الاسلامية.

ومن الطبيعي ان التوسع التجاري داخل العالم الاسلامي من شانه ان يشجع الصناعة في البلاد الاسلامية فيبعث على زيادة انتاج المواد الغذائية والمواد المصنعة وعلى تطوير شبكة النقل والمواصلات.

واني لعلى يقين من ان اصحاب المعالي وزراء التجارة المشاركين اليوم في هذا اللقاء لن يتوانوا عن ايلاء الموضوع العناية الكافية مما يكفل تحقيق الغاية المرجوة بحول الله.

ايهـــا الاخـوة،

اما القطاع الثاني في جدول الاعمـــال، وهو الذي ينصب على التعاون الصناعي بين الدول الاعضاء فانه قطاع حقق في نطاق منظمتنا تقدما منذ المشاورات الوزارية الاولى حول التعاون الصناعي التي جرت في شهر فبراير ١٩٨٣حسبما سبق ان اشرت. ومن الملاحظ على وجه العموم ان الهوة واسعة بين البلدان المصنعة والبلدان النامية، وهي تزداد اتساعا يوما بعد يوم، لان البلدان المصنعة لا تريد التخلي عن الامتيازات التي تتمتع بها بفضل تحكمها في الدول النامية التي كانت ترزح الى عهد قريب تحت استعمارها، وبفضل تفوقها في ميدان التقنية الحديثة. ولذا فان الدول المصنعة تضع العراقيل في طريق نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية لكي لا تفقد الدول المصنعة اعتماد الدول النامية عليها، وهكذا تزداد البلدان المصنعة غنى وقوة بينما يزداد العالم النامي فقرا وضعفا.

وقد بذلت خلال السنوات القليلة الماضية، كما هو معروف، محاولات متعددة من اجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد، الا ان الحوار بين الشمال والجنوب لم يتمخض عن نتيجة ايجابية. واري ان الخروج من هذا المازق هو قيام الدول النامية عامة والبلدان الاسلامية خاصة بمجهود موحد ومنسق من اجل تامين حقوقها الاقتصادية.

ومن المشـــجع حقا رؤية الدول النامية تقف جبهة واحدة في بعض المنتديات الاقتصادية كمجموعة السبعة والسبعين في مفاوضات الاقتصاد الدولي. وتستطيع البلدان الاسلامية على وجه الخصوص ان تسهم في هذا المجهود بكل ايجابية وهو ما تفعله الان. وقد اخذت عملية التعاون الاقتصادي في العالم الاسلامي تتقدم بصورة مطردة خلال النشاط المتعدد الوجوه والمستمر في منظمة المؤتمر الاسلامي الذي يرمي في المدى الممكن الى اقامة سوق اسلامية مشتركة ان شاء الله. ولهذا فان دعوة جلالة الملك فهد بن عبد العزيز منذ سنتين الى وجوب اقامة هذه السوق دعوة مهمة من شانها ان تشجع عزيمتنا لمواصلة المحاولات التي تقوم بها المنظمة من اجل توحيد العالم الاسلامي اقتصاديا.

ان اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصـــــادي والتجاري في ضوء تشكيلها واختصاصاتها ستكون بحول الله قادرة على ابداء التوصيات المناسبة من اجل ارساء دعائم التعاون المنشود. وستكون اللجنة كذلك قادرة على وضع اصبعها على المشكلات والمعوقات وعلى التوصية بالحلول الناجعة.

وان افتتاح اعمال هذه اللجنة الدائمة التي تشرف بالرئاسة الرشيدة لفخامة السيد كنعان ايفرين رئيس الجمهورية التركية هو بداية عهد جديد يبشر بان منظمتنا، رغم كل المعوقات، خطت خطوة جادة، اكثر من اي وقت مضى، في تاريخنا المعاصر نحو ايلاء الميدان الاقتصادي والتجاري في حياة امتنا ما يستحقه من عناية واهتمام توخيا لبعث تعاون حقيقي بين الدول الاعضاء من شانه ان يعزز التضامن الاسلامي ويوطد اركانه.

ايهـــا الاخـوة ،

ان عالمنا الاسلامي عالم متسع الارجاء وافر الخيرات متعدد الطاقات، غني بثرواته الطبيعية، وغني بثروته البشرية: ذلك ان من ابنائه الخبراء المحنكين والمفكرين الناشهين والعلماء المقتدرين والعمال المتخصصين.

ولعالمنـــا الاسلامي من موارده المالية المتاحة ثروة زاخرة علينا ان نحسن استثمارها في ترقية مجتمعاتنا وتعزيز قواتنا وتعليم ابنائنا وفي الاعداد لعدونا.

واذا صدقت ارادتنا وصح عزمنا واستقام امرنا، تمـــكنا بهدي من تعاليم شريعتنا الاسلامية الغراء، وبالهام من تراثنا المجيد من الحصول على الوسائل الكفيلة باسترداد حقوقنا وانقاذ مقدساتنا وتحرير ارضنا المحتلة ومواجهة تحديات خصومنا واعدائنا.

والله اسال ان يوفقنا الى ما فيه خيرنا وصلاحنا، وان يهدينا سبل الرشاد. انه سميـــع مجيب ...

ملحق (٥)

جدول اعمال الاجتماع الاول

للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

جدول اعمال الاجتماع الاول

للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

١ - الجلسة الافتتاحية
٢ - انتخاب هيئة اللجنة الدائمة
٣ - تقرير رئيس اجتماع كبار المسؤولين
٤ - الموافقة على جدول الاعمال
٥ - تشكيل الهيئات الوزارية للجنة الدائمة وتنظيم العمل
٦ - تقرير سير العمل بشان الوضع الراهن للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الاعضاء والبحث عن مجالات جديدة للعمل على تحسين وتعزيز هذا التعاون

٧ - التعاون التجاري :

اعداد وتبني برنامج تنفيذ للتعاون التجاري بين الدول الاعضاء يشمل في جملة امور :
- شبكة المعلومات التجارية
- الخطوط الاسترشادية للتوحيد القياسي
- نشاطات تنمية التجارة
- الاجهزة المالية لتنشيط التجارة
- الاجراءات التجارية التفضيلية

٨ - التعاون الصناعي :

المشاورة الوزارية الثانية حول التعاون الصناعي

٩ - التعاون الفني :

ا) التعاون الفني في قطاع التجارة
ب) انماط التعاون الفني في مجال التعاون الصناعي مع التركيز بصفة خاصة على اجهزة التدريب والخدمات الهندسية والاستشارية والتعاقدية.

١٠- قضايا مؤسسية :

ا) قواعد الاجراءات للجنة الدائمة
ب) اجهزة المتابعة

١١- قضايا اخرى
١٢- تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع القادم للجنة الدائمة
١٣- الموافقة على التقرير
١٤- الجلسة الختامية..

ملحق (٦)

قرار بشأن متابعة

نشاطات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

قرار بشأن متابعة

نشاطات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

ان الدورة الاولى للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري المنعقدة في استانبول بالجمهورية التركية في الفترة من ١٤-١٦ نوفمبر ١٩٨٦م.

اذ تستذكر القرار رقم ٣/١٣-اق (ا.ق.م) الصادر عن مؤتمر القمة الاسلامي الثالث المنعقد في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في يناير/كانون الثاني عام ١٩٨١ بشأن وجوب انشاء اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري.

واذ تلاحظ ان اللجنة قد انيطت بها مهمة متابعة وتنفيذ قرارات منظمة المؤتمر الاسلامي، ودراسة جميع الوسائل الممكنة لتعزيز التعاون بين الدول الاسلامية واعداد برامج وتقديم مقترحات تهدف الى زيادة قدرة الدول الاسلامية في المجالات الاقتصادية والتجارية.

توافق على :

١ - قيام رئيس اللجنة الدائمة بعرض القرارات والتوصيات الصادرة عن اللجنة على رئيس كل دولة من الدول لاتخاذ الاجراء اللازم بشأنها.

٢ - اطلاع مؤتمر وزراء الخارجية للدول الاسلامية على قراراتها وتوصياتها.

٣ - الطلب الى اللجنة الاسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لمنظمة المؤتمر الاسلامي، وكذلك الوكالات الفرعية والتابعة للمنظمة واجهزتها الاخرى في المجال الاقتصادي تقديم تقارير عن سير العمل بشأن نشاطاتها الاقتصادية والتجارية كي تمكن اللجنة الدائمة من تنسيق تنفيذ قرارات المنظمة في هذه المجالات ومتابعتها.

٤ - اقامة لجنة متابعة على المستوى الوزاري لمساعدة الرئيس بالتعاون مع الامين العام على ان تتألف اللجنة من اعضاء هيئة المكتب للجنة الدائمة وسوف تعمل بالتعاون الوثيق مع المؤسسات ذات الصلة في داخل اطار المنظمة لمعالجة كافة القضايا المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الاعضاء.

ملحق (٧)

خطـــاب

معالـي السيد تورغوت اوزال

رئيس وزراء جمهورية تركيـــا

فـــي

الجلسة الختامية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

اسطنبول : جمهورية تركيا، ١٤ - ١٦ نوفمبر/ كانون الثاني ١٩٨٤

خطاب معالي السيد تورغوت اوزال رئيس وزراء جمهورية تركيا

في الجلسة الختامية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

ايها السادة
السادة الوفود الموقرون

وهكذا تكون قد استكملنا استعراض بنود جدول الاعمال المعروض امامنا. واني لعلى ثقة من انكم جميعا تشعرون مثلي بالارتياح ازاء الطريقة التي سيرت بها مداولاتنا وبالفخر لما حققته الدورة الاولى للكومسيك من منجزات.

واني اتقدم بالشكر العميق لرئيس اللجنتين الوزاريتين ورؤساء واعضاء وفوديهما الموقرين لما قدموه من مساهمات طوعية ولما قاموا به من عمل جاد. واتوجه بالشكر ايضا لاعضاء هيئة مكتب الاجتماع الذين ساعدوا بكفاءة في توجيه عمل المكتب وهم السادة الموقرين رؤساء وفود غينا وباكستان والمملكة العربية السعودية ومنظمة التحرير الفلسطينية موصفهم نوابا للرئيس والاردن بوصفه مقررا.

واود ايضا ان اتوجه بالشكر الجزيل لمعالي السيد امين عام منظمة المؤتمر الاسلامي، والوكالات التابعة للمنظمة، ولمعالي السيد رئيس البنك الاسلامي للتنمية ولمعالي السيد المدير التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) ولممثلي المنظمات العالمية الاخرى المشاركة الذين تقدموا بمساهمات ايجابية من خلال خبرتهم العميقة.

واود بهذه المناسبة ان اعرب عن املي في ان تستمر في المستقبل من خلال مساندتكم العلاقات الممتازة بين منظمة المؤتمر الاسلامي ويونيدو في ظل وضعها التنظيمي الجديد. والفضل في تطوير تلك العلاقات يرجع الى الجهود الشخصية المبذولة من جانب الدكتور خان.

واني اعتقد ان الدورة الاولى للكومسيك تدعو للاعجاب وتعتبر بداية واعدة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الاسلامية خلال السنوات القادمة. وان عدد الوفود المشاركة في هذا الاجتماع والمشاركة على مستوى عال تعتبر بكل تاكيد من الامور التي تبعث على الرضا والتشجيع الكبير بالنسبة للمستقبل وهو ما يؤكد بشكل لم يسبق له نظير الرغبة الاكيدة في تحقيق انجاز جماعي في مجال علاقاتنا الاقتصادية والتجارية.

فلقد اكد لنا هذا الاجتماع انه طالما كان بمقدورنا ان نوحد صفوفنا وتبني عملنا على اساس العقيدة الاسلامية والتضامن الاسلامي، عندئذ لا داعي لان يساورنا الشك ازاء المستقبل المشرق ورخاء العالم الاسلامي.

ففي الوقت الحالي يقدر حجم تجارة الدول الاسلامية بنحو ٤٠٠ مليون دولار. الا ان التجارة بين الدول الاسلامية تحظى بنصيب متواضع للغاية من هذا الرقم يقدر بنحو ٧٪. ولقد تمكنت تركيا، بوصفها دولة اسلامية نامية، ان تزيد من حجم تجارتها مع الدول الاسلامية الاخرى من ٨٪ الى ٥٠٪ خلال السنوات الخمس الماضية. ولهذا اعتقد انها تعتبر مثلا طيبا.

سعادة الرئيس .

لقد طلبت الان بالوفاء الكلمة التي لا تعبر الوفود عن المساندة في اقالهم السهل والجهود التي بذلت حتى الان من قبل المنظمة لتحقيق معاناة سكان الاقاليم وحسب بل ذلك لكي اطلع هذا الجمع الموقر على الانشاء السارة بان المملكة العربية السعودية قدمت مساهمة جديدة قدرها ٣٠ مليون دولار بالاضافة الى مساهمتها السابقة وبهذا يبلغ اجمالي المساهمات ٢١٠ مليون دولار للجنة الاسلامية للتضامن مع شعوب السهل ولدينا امل قوي في ان تحذو دول اخرى من الدول الاعضاء حذو هذه المبادرة الجديدة من قبل المملكة العربية السعودية في هذا الوقت الذي يكون فيه شعب اقليم السهل في امس الحاجة .

شكرا يا سعادة الرئيس للسماح لي بالوفاء هذه الكلمة ...

تقرير بشان مشكلة السهل

مقدم من معالي السيد ارشاد الزمان

الامين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الاسلامي

سيادة الرئيس
معالي السيد رئيس الوزراء
اخواني الاعزاء

ان مؤتمر القمة الاسلامي الثالث الذي انعقد في مكة المكرمة من ٢٥-٢٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٨١ وافق على القرار رقم ٣/٧-اق (٠ق.ا) الذي يقضي بانشاء لجنة وزارية خاصة باسم "اللجنة الاسلامية للتضامن مع شعوب السهل" وتتالف اللجنة من الاعضاء التالية:

- المملكة العربية السعودية
- الجمهورية العراقية
- ماليزيا
- فلسطين
- دولة الامارات العربية المتحدة
- دولة الكويت
- الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي

وفي البداية اعلنت المملكة العربية السعودية عن منحة قدرها ١٠٠مليون دولار والكويت ٥٠ مليون دولار والامارات العربية المتحدة ٣٠مليون دولار.. مقدمة الى اللجنة التي انشات اخيرا. ونظرا للمجاعة التي تسود بسبب الجفاف لعدة سنوات، قامت الدول المتبرعة بالتعجيل في ارسال معونتها الغذائية وسرعان ما تبع هذا اقامة اجهزة مؤسسية للوصول الى حلول طويلة الاجل من خلال مشروعات المعونة.

ولقد احرز تقدم ملموس في هذا الصدد وقامت الدول المتبرعة بتنفيذ مشروعات مثل حفر انابيب للمياه الجوفية العميقة والحفاظ على التوازن الايكولوجي (البيئي).

وان اللجنة الاسلامية للتضامن مع شعوب السهل تعمل منذ انشائها بالتعاون الوثيق مع اللجنة فيما بين الدول وكذلك مع منظمات عالمية اخرى تعمل في هذا المجال من اجل مكافحة الجفاف.

وقامت اللجنة التي انشاها مؤتمر القمة الاسلامي الثالث بعقد اجتماعات دورية لتقييم الموقف الراهن وكذلك دخلت ميدان الدراسات الميدانية للوضع الخطير ولا تزال منظمة المؤتمر الاسلامي مهتمة اهتماما بالغا بهذه المشكلة.

ملحق (٨)

تقرير بشان مشكلة السهل

مقدم من معالي السيد ارشاد الزمان

الامين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الاسلامي

ويحدوني الامل في ان يتزايد حجم التبادل التجاري بين الدول الاسلامية الى ١٥ او ٢٠٪ في غضون سنوات قليلة. ولا شك ان هذه الزيادة سوف تساعد على تحقيق مزيد من الرخاء وتعميم الثروات في العالم الاسلامي.

لقد اتاح لنا الاجتماع الاول للكومسيك فرصة اخرى كي نلتقي سويا في جو تسوده المشاعر الاخوية، لنتناقش مشاكلنا ونبحث عن انجع الوسائل لتحقيق غاياتنا واهدافنا المشتركة. ولقد كان هذا الاجتماع مناسبة طيبة كي نحس بمشاعر المشاركة سواء في السراء او الضراء وهي المشاعر التي ربطت بين ارواحنا.

واني اعلن امام هذا الاجتماع الميمون عن املي الاكيد في ان تختفي في القريب العاجل كافة العوامل التي تفرق بيننا وان يسود السلام فقط في جميع انحاء العالم الاسلامي. وان من واجبنا جميعا ان نترجم هذه الامنية الى حقيقة ملموسة. ونسال الله تعالى ان ييسر لنا الطريق وان يكلل جهودنا بالنجاح وان يسبغ نعمته على الاخوة المسلمين في العالم باسره.

واتمنى ان تكونوا قد استمتعتم جميعا خلال فترة تواجدكم في تركيا واني اتطلع للقائكم مرة ثانية في العام القادم في اجتماع اكبر من هذا.

وشكرا.

ملحق (٩)

قرار بشأن التضامن مع البلدان الإسلامية المتضررة من الجفاف في افريقيا

قرار بشان التضامن مع البلدان الاسلامية المتضررة من الجفاف في افريقيا

ان الدورة الاولى للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري المنعقدة في اسطنبول بجمهورية تركيا في الفترة من ١٤-١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٤م.

اذ تستذكر القرار رقم ٣/٧ اق (ا.ق.) الصادر عن مؤتمر القمة الاسلامي الثالث المنعقد في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية الذي يقضي بانشاء اللجنة الاسلامية للتضامن مع شعب السهل.

واذ تلاحظ بقلق بالغ الموقف السيء السائد في دول السهل بسبب سنوات الجفاف المستمر مما ادى الى معاناة بشرية رهيبة.

واذ تلاحظ بتقدير عميق المساهمات السخية التي قدمت لبرنامج السهل التابع للجنة الاسلامية للتضامن مع شعوب السهل من قبل المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وماليزيا وكذلك المساعدات المادية التي قدمتها الدول الاسلامية بما في ذلك جمهورية باكستان الاسلامية.

واذ تلاحظ ايضا بالتقدير العمل الذي تقوم به اللجنة الاسلامية للتضامن مع شعوب السهل.

واذ تعلن بارتياح ان المساهمات الجديدة لبرنامج السهل قد تم تسلمها كما ورد في مذكرة الامانة العامة بشان الموضوع.

١ - تعلن عن امتنانها العميق لحكومة المملكة العربية السعودية للمنحة السخية الاضافية التي قدمتها لبرنامج السهل التابع للجنة الاسلامية للتضامن مع شعوب السهل والتي بلغت ٣٠مليون دولار امريكي.

٢ - كما تاخذ علما وبتقدير عميق التبرع الذي اعلن عنه فخامة السيد كنعان ايفرين رئيس جمهورية تركيا لتوفير اغذية تبلغ قيمتها ١٠ مليون دولار امريكي لصالح البلدان الاسلامية المتضررة بالجفاف في السهل الافريقي وقد تم هذا الاعلان خلال الجلسة الاولى للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري.

٣ - تحث الدول الاعضاء ان تتقدم ايضا بمساعدات سخية لبرنامج السهل التابع للجنة الاسلامية للتضامن مع شعوب السهل.

٤ - تطلب اعلام كل من الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ومن السكرتير العام لمنظمة الامم المتحدة وكذلك الوكالات ذات الصلة بهذا القرار.

ملحق (١٠)

الكلمة الختامية

لفخامة السيد

كنعان ايفرين
رئيس جمهورية تركيا

امام اللجنة الدائمة للتعاون

الاقتصادي والتجاري

اسطنبول : ٢٣ صفر ١٤٠٥ هـ

الموافق : ١٦ نوفمبر ١٩٨٤م

السادة اعضاء الوفود

اود ان ابدا كلمتي معبرا عن سروري الذي اشعر به وانا اتحدث اليكم مرة ثانية في الجلسة الختامية للجنة الدائمة التي بدات اعمالها باجتماع الخبراء ذوي المستوى العالي ثم واصلت اعمالها على مستوى الوزراء. وارى ان اشتراك عدد كبير من الدول في اجتماعنا الاول هذا للجنة الدائمة بوفود على مستوى عال انما هو تعبير عن ايمان وعزم مشترك في سبيل تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الاسلامية.

اني اعلم ان عددا قليلا من الدول الاسلامية لم يتمكن من حضور هذا الاجتماع - مع رغبتهم في ذلك - ربما لاسباب اقتصادية او لان اشتراكهم في اجتماع اخر صادف نفس التاريخ. واعتقد انكم ايضا تقدرون مدى الصعوبة في تحديد تاريخ للاجتماع يمكن ان يكون مناسبا لكل دولة.

واحب ان انوه هنا بهذه المناسبة باهمية الدور الايجابي والفعال الذي لعبته الدول الاعضاء والمؤسسات المعنية في اعمال اللجنة. ومما لا شك فيه ان البرامج التنفيذية للتعاون في الميادين التجارية والصناعية بين الدول الاسلامية، والتي قدمت لكم ونالت موافقتكم سوف تكون هاديا لنا في الاعمال التي سنقوم بتنفيذها فيما بعد في هذه الميادين سواء على المستوى الوطني في كل دولة او فيما بيننا بشكل متعدد الاطراف.

السادة اعضاء الوفود

اود ان اقف بصفة خاصة عند اهمية احتواء الاجتماع الاول للجنة الدائمة على مجالين قريبي الصلة الى حد بعيد باحدهما الاخر كالتجارة والصناعة. ان كون حجم التجارة بين الدول الاسلامية يحظى بنصيب ضعيف جدا في التصدير والاستيراد العام يمكن قوله على انه مؤشر الى عدم الاستخدام الامثل والتقدير الدقيق لكل الامكانات المتاحة في هذا المجال. وانا واثق ان التدابير التي سنقوم باتخاذها داخل اطار البرنامج التنفيذي الذي وافقنا عليه في هذا المجال سوف تسفر عن نتائجها الايجابية مع الزمن. وفي هذا الاطار، يلاحظ بصورة خاصة ان الشروع في الاعمال اللازمة نحو توفير امكانية جريان المعلومات التجارية بشكل منتظم فيما بين الدول الاسلامية، واعطاء الاهمية اللازمة للنشاط الاعلامي في مجال التجارة، وتيسير التحويلات الطويلة الاجل لزيادة حجم الصادرات، وتاسيس نظام لضمان قروض التصدير ونظام المقاصة متعدد الاطراف، يلاحظ ان كل ذلك من التدابير التي يمكن ان تسفر عن نتائج هامة وايجابية.

انني اؤمن ان حجم التجارة المتزايد باستمرار سوف يكون القوة الدافعة للنهضة الصناعية في دولنا، وانه عن طريق الاثار التي سيسفر عنها البرنامج التنفيذي الذي وافق عليه وزراء الصناعة - بالتوازي مع هذا - سوف ننتقل الى مرحلة هامة في سبيل تحقيق رفاهية وتنمية دولنا وشعوبنا في هذا المجال. ان البرنامج الذي صدقتم عليه يحتوي على خطوات هامة كتشجيع قيام الاستثمارات المشتركة، والتعاون بين بنوك التنمية الوطنية وبنك التنمية الاسلامي، واتخاذ التدابير الخاصة بالنسبة لشركات المقاولات وشركات الاستشارات الفنية والشركات الهندسية وتشجيع الاتحادات المهنية في القطاعات المختلفة.

السادة اعضاء الوفود

ان التنمية الاقتصادية - كما تحدثت في كلمة افتتاح المؤتمر - كل لا يتجزا، وليس من الممكن بطبيعة الحال تحديد وتيرة التنمية من خلال التطورات التي يمكن حدوثها في هذين المجالين فحسب. وعلى سبيل المثال فقد تم نتيجة للاعمال التي جرت قبل ذلك تحديد بعض مجالات التعاون ذات الاسبقية. وبحثت

- في مؤتمر قمة الدار البيضاء بالمغرب في يناير ١٩٨٦- حتة مجالات لهذا التعاون. واتني اومن ان اعمال اللجنة الدائمة حول البرامج المرتبطة بعضها البعض والواسعة المحتوى سوف تشكل من الان فصاعدا تطورا مرجوا بالنسبة للعالم الاسلامي. واعتقد انه سوف يكون من المفيد التقدم "خطوة خطوة" اثناء القيام بهذا، وتناول الموضوعات تبعا لترتيب اسبقياتها.

السادة اعضاء الوفود

ان الحقيقة التي لا يجب ان تغيب عن بالنا هي ان الشرط الاساسي للوصول الى النجاح في مجال التعاون يرتبط ارتباطا وثيقا بسعي جميع الدول للتنفيذ الدقيق للبرامج بدءا بالقرارات التي تم اتخاذها في اجتماعنا الاول هذا، والتفهيم المشترك لنتائج التنفيذ. وانا واثق من ان اللجنة الدائمة سوف يمكنها ان تلعب دورا هاما من خلال دعمكم ومساعدتكم في هذا الاطار. وبهذه المناسبة ارى ان من الواجب علي في حضوركم ان اعلن باسم تركيا عزمنا واصرارنا على القيام بكل ضرورات المسؤولية الثقيلة التي القيت على عاتقي في الدار البيضاء كرئيس لهذه اللجنة.

السادة اعضاء الوفود

وفي نهاية الاجتماع الاول الذي تابعته باهتمام وشهدت عن كثب الى اي مدى كان مرهقا ومضنيا، اتمنى ان تكون برامج التحرك في مجال التجارة والصناعة التي خرجنا بها، والتي هي رمز للتضامن، مما يجلب النفع والخير لبلادنا ودولنا.

واستطيع ان اقول من الان ان التجارب التي اكتسبناها في نهاية الاجتماع الاول هذا، وملاحظاتكم القيمة سوف تكون دعما ايجابيا في جعل الاجتماع القادم اكثر نفعا.

وارجو منكم - على وجه الخصوص - عند عودتكم الى بلادكم ان تنقلوا اليها ان الشعب التركي يعتبر مبدأ "سلام في الوطن وسلام في العالم" اساسا لسياسته الخارجية وان تكونوا ترجمانا لمشاعر الصداقة والاخوة التي يشعر بها الشعب التركي تجاه كل دولة اسلامية وشعبها. وانا اعبر لكم مكررا عن السرور الذي شعرت به من ان اراكم بيننا في تركيا، اقدم لكم جميعا من كل قلبي كل مشاعر الحب واتمنى لكم عودا حميدا على ان نلتقي مرة ثانية في اعمالنا القادمة.

ملحق (١١)

كلمـــا شكـــر

كلمـــة شكـــر

ان اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري المنعقدة فـــي اسطنبول - جمهورية تركيا، من الفترة ١٤- ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٦م.

تقرر :

التوجه بشكرها العميق الى رئيس اللجنة فخامة الرئيس كنعان ايفرين رئيس جمهورية تركيا لريادته الحكيمة للجنة منذ توليه منصب رئاستها في المؤتمر الاسلامي الرابع الذي انعقد في الدار البيضاء في يناير/ كانون الثاني ١٩٨٦م.

والاعراب عن امتنانها العميق لحكومة جمهورية تركيا برئاسة معالي السيد تورغوت اوزال رئيس الوزراء لكرم الضيافة والاعداد المتقن لانجاح المؤتمر.

والاعراب عن امتنانها لشعب تركيا الشقيق لكرم الضيافة والحفاوة التي حظيت بها الوفود الشقيقة من الامة الاسلامية..